حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٩ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠٢١)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

واقع وإشكاليات القطاع الثالث
دراسة ميدانية لتحديات الجمعيات الأهلية في مصر

عبد الحميد يونس زيد*

أستاذ علم الاجتماع المساعد– قسم العلوم الاجتماعية– بكلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم– مصر
ayz00@fayoum.edu.eg

المستخلص

سعت الدراسة الراهنة للبحث في العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث في مصر في محاولة لتحديد المعوقات التي تحول دون قيام هذا القطاع بالدور المنوط به، وكيف يمكن مواجهة تلك المعوقات من أجل ارتفاع نسبة المشاركة. حيث يشير مصطلح "القطاع الثالث" إلى الفضاء الاجتماعي الذي يشغله المواطنون بشكل ينظمون فيه أنفسهم طوعياً في مجتمع مدني بغية تعزيز القيم والأهداف المشتركة، وقد اعتمدت هذه الدراسة التقويمية على المدخل الوصفي التحليلي المستند إلى مسح الجمعيات الأهلية العاملة تحت مظلة القطاع الثالث، حيث تم توظيف أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية اللازمة من عدد (١٥٠) جمعية أهلية تقع في محافظتي بورسعيد والدقهلية، ومن واقع تحليل البيانات، كان من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن العوامل المتعلقة بطبيعة وممارسات القيادة والإدارة في تلك المنظمات، والعوامل المتصلة بسياسات وأجهزة الدولة وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، وعوامل البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية وكذلك الثقافة المدنية هي المعوقات الرئيسة أمام هذه المشاركة التطوعية في القطاع الثالث، وقد انتهت الدراسة من ذلك إلى اقتراح بعض الخطوط العامة الدافعة نحو تفعيل المشاركة التطوعية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢١.

مقدمة

العمل الخيري والتطوعي ظاهرة متأصلة في السلوك البشري بوصفه أداة للتنظيم والتعاون الاجتماعي، بل هو سمة لا تستطيع الإنسانية الاستغناء عنها. والأسس التاريخية للعمل والتنظيم التطوعي تضرب بجذورها إلى بداية التاريخ المسجل، فقبل ظهور الدولة الحديثة بمؤسساتها وتنظيماتها عاش البشر متلاحمون في روابط اجتماعية على شاكلة القبيلة، والعشيرة، والجماعة في سياق التأسيس لاعتماد البشر على بعضهم للمضي قدماً، وللتغلب على معوقات الحياة [١]. إن هذا التلاحم ضرورة بيولوجية تعتمد على فكرة الانضمام للآخرين من أجل البقاء، والتصدي لمخاطر الحياة وتحقيق وظيفة التكافل من أجل الاستمرار. وحتى يتسنى للكيانات الاجتماعية- على اختلاف أشكالها- الاستمرار في الحفاظ على تماسكها، فإن غالبية التعاملات يجب أن تكون طوعية. على اعتبار أن الأنشطة الطوعية الاجتماعية من الضروريات الجوهرية والركائز الأساسية لبناء وتعزيز التضامن والتماسك المجتمعي[٢]، وتزداد أهميته في وقت أفضت فيه النزعة المادية إلي عزل الأفراد في المجتمع.

ترتيبا على ذلك فمن شأن الخطاب التطوعي أن يقودنا إلي اعتبار أن حجم القطاع ووضوحه ومستوى العطاء الخيري الخاص واتساعه هي دلائل حاسمة ومؤشرات لا تخطئها العين على ترسخ فكرة الرعاية أو التكافل في المجتمع[٣] ؛ وهو ما أبرزته العديد من الدراسات لمردود التطوع على الفرد[٤] وحقوق المواطنة [٥] والمساهمة في التنمية البشرية، وغير ذلك من الفضاءات المجتمعية المتنوعة.

وتسعى الدراسة الراهنة لكشف هذا الفضاء العام المجتمعي ودوره، مع التركيز على العوامل التي تحد من شراكته الفاعلة. وتبدأ الدراسة بتأصيل مفاهيمي للتحديد مفهوم القطاع الثالث بوصفه فضاء يشغل الحيز بين الدولة وأجهزتها والسوق وأنشطته. وفي سياق هذا الإطار المفاهيمي، تعرض الدراسة لطبيعة العلاقة بين القطاع الثالث والحكومات، وكذلك التحديات التي تعوق قدراته وإمكانياته في الاضطلاع بأدوار فاعلة، والعوامل المؤثرة على المشاركة فيه كما تعرض لعلاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني، ومناقشة فكرة هيمنة الدولة في الحقبة الزمنية الماضية على مفاصل تلك المنظمات مما كبل نشاطها، إضافة إلى تحليل الخلل المؤسسي وضعف البناء الداخلي، وكذلك أسلوب العمل في المنظمات وعلاقاتها بالمواطنين، في سياق الثقافة المدنية التي تقيم تفضيلات المواطنين تجاه التطوع. أما القسم الثاني فيناقش نتائج الدراسة الميدانية والسبيل إلى تفعيل هذا القطاع المهم.

أولا : الإطار المفاهيمي

يعتبر مفهوما الدولة والمجتمع المدني نبت الفكر الأوروبي، فقد تمخضت إرهاصاتهما الأولية في سياق المجتمعات الأوربية وتحولاتها الإجتماعية والاقتصادية، حيث خضعا لصيرورة تطور تاريخي ذات تعبيرات واستخدامات متباينة لمضمون لايتحدد سلفا، بل يتشكل ويعاد بناؤه في كل مرحلة انطلاقا من القوى الاجتماعية المكونه له، فحدود كل من الدولة والمجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الاجتماعية، فما كان في حقبة تاريخية من شئون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شئون الدولة والعكس، تلك العلاقة التي يتمظهر فيها التلازم في النشأة والتطور والتكامل الوظيفي، مهدت الطريق لبورة توافق حول رؤى مؤداها،أن المجتمع المدني وطبيعته وتشكيله، والمساحة التي يمارس فيها دوره تتحدد في مواجهة مؤسسات الدولة.

أ) خلفية تاريخية حول تلازم النشأة وتماثل المجالات الفهم الكلاسيكي للمجتمع المدني.

لقد تداول مفهوم المجتمع المدني من قبل الفلسفة الاجتماعية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة، وذلك في إطار أفكار أولية عن الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي، ثم توالت أفكار أكثر تحديدا وإن تأسست على البدايات الفكرية لتلك الحقبة التاريخية، تلك التي ذهبت إلى اعتبار المجتمع المدني سابقا على الدولة وقادرا على تنظيم نفسه خارج أجهزتها، وأنه مصدر شرعية الدولة ورقيبها، وبدأت تلك الرؤى بتبرير الملكية المطلقة إلا أنها في أطوارها التالية تنفي الحكم المطلق واعتبرته نقيضا لفكرة العقد الاجتماعي وروحه (٦).

فصيرورة نشأة وتطور مفهومات المجتمع المدني والدولة تعكس حقيقة التغيير في الفكر والرؤى لفلاسفة تلك المرحلة التاريخية حول السياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الأوربية، وظهر ذلك واضحا في أعمال توماس هوبرز (١٦٥١)، وجون لوك(١٦٩١)، وجان جاك روسو(١٧٨٨- ١٧٢١)، وعلى الرغم من أن توماس هوبر يعبتر أهم منظر للسلطة المطلقة للحاكم، إلا أنه لم يتوافق مع سابقية في تأويل أسس وحدود السلطة، حيث لم يؤسس السلطة المطلقة وفقا للحق الإلهي، بل أرجعها للإرادة البشرية، ولهذا يمكن فهم المجتمع المدني عنده بأنه المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ شكل الحكم المطلق، وذلك لاعتماده على إرادة أفراد مرجعيتها قانون العقل وعلى احترام التعاقد.

إن إرادية التعاقد واحترام بنوده هي التي تؤدي إلى تغيير حالة الحرب المطلقة التي يعشيها الإنسان وإعلاء الجانب الإنساني من قانون الطبيعة المتضمن العدالة والمساواة والاعتدال والرحمة، وعليه لا سبيل من أجل منع ظلم البعض للآخرين سوى سلطان القوة، ويؤكد في هذا السياق على أنه " طالما كان البشر يعيشون من غير سلطان مشترك يحملهم جميعا على الالتزام والاحترام فإنهم يكونون على هذه الحالة، التي تتسم بالحرب، حرب كل إنسان ضد أخيه الإنسان، ونخلص من ذلك أن هوبز يتصور العقد على أنه بين رعايا يقررون إقامة سلطة ذات سيادة يجب طاعتها، ويشير في الوقت ذاته إلى مبادلة الطاعه بالحماية.

وانطلاقا من خلفية مغايرة يقدم " جون لوك " رؤيته للتعاقد الاجتماعي التي ينكر اتفاقها مع العبودية والخضوع من ناحية أو طبيعة المجتمع المدني من ناحية أخرى، ووفقا لصياغة جون لوك تظهر إمكانية عزل السلطة إذا تمردت ضد العقد بتجاوزها إملاءات القانون الطبيعي كالاعتداء على أملاك المواطنين وحرياتهم من دون وجه الحق (٧). ويتضح من صياغة لوك أنه التقى مع هوبز حول العقد الاجتماعي لكنه أكد على وجود حقوق طبيعية للأفراد لايمكن التنازل عنها، وحقهم الطبيعي في الثورة على أي حكومة تحاول النيل من هذه الحقوق.

يلتقي جون جاك روسو(١٧٨٨- ١٧١٢) فكرة التعاقد الاجتماعي لتحديد التمايز بين الدولة والمجتمع، حيث يذهب إلى أنه لامفر من أن يؤل الأمر في حالة الطبيعة إلى فوضى واضطراب شاملين، كما أن البحث عن دفع تلك الفوضى والتفاوت يمكن في البحث عن صيغة جديدة من العيش والوجود، تلك التي تقر تعاقد اجتماعي بين الموجودين داخل المجتمع، أن التعاقد الاجتماعي في سياق فكر روسو شأنه في ذلك شأن كل اتفاق يعني الحصول على شيء في مقابل التنازل عن شيء آخر بكيفية إرادية(٨).

وعلى الرغم من أن روسو يتفق مع غيره على فكرة العقد الاجتماعي إلا أنه يركز على مفهوم السيادة باعتبارها نتاج العقد الاجتماعي، والسيادة وفق رؤيتة لاتقبل تفـويض كما أنها لاتقبل التجزئة، لأنها نوع من السلطة المطلقة ذات الإرادة العامة التي تتجـاوز مجرد مجموع الإرادات الفردية لأعضاء المجتمع.

ويمثل آدم فيرجسون (١٦١٧)أحد التحولات الهامة في صياغة تحديد دلالات علاقة الدولة بالمجتمع المدني، حيث طرح تساؤلات حول تمركز السـلطة السياسـية، وكيفيـة التحصن ضد عسكره واستبداد السلطة السياسية، فقد ذهـب إلـى أن الحركـة المنظمـة للجمعيات هي النسق الأفضل للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي، وآلية جيدة لحمايـة المجتمع من عسكرة نظامة السياسي [٩].

وينتهي بنا تحليل تلك التحولات في بناءات المجتمع الأوربي إلى نتيجة مؤداها أن النظام الذي تلاقت حوله الرؤى الفكرية لتلك الحقبة التاريخية هو نقيض النظام الكنسـي، وإحداث قطيعة مع النظام القديم وإرث العصور الوسطى المسيحي أي التخلص من هيمنة المقدس وجعل الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجـال الروحي في صورته الدينية.

وانطلاقا من الطرح السابق يمكن التأكيد على أن مفهوم المجتمع المدني قد اسـتخدم فـي الفكر الغربي للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة بقول آخر أنه يشير إلى كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي[١٠].

ب) صياغة المفهومات وتحديد المجالات

لعبت التحولات الاقتصادية والسياسية التي اجتاحت المجتمعـات الأوربيـة دورا رئيسيا في إعادة صياغة حدود ومضمون الدولة والمجتمع المدني، ويمكن استيضاح ذلك من أعمال كل من هيجل، وكارل ماركس، وانطونيو جرامشي والكس توكفيل.

ففي ألمانيا عام ١٨٢٠ بعد أكثر من ثلاثة عقود من انتصار الثورة الفرنسية نشـر " هيجل " كتابه مبادي فلسفة الحقوق " والذي قدم فيه معاني مغـايرة لمفهومـات الدولـة والمجتمع المدني " فقد جاءت رؤيته متأثره بالظرفية التاريخية لبنية المجتمع الألماني حيث تأخرها النسبي مقارنة بفرنسا وانجلترا، ولقد فطن هيجل لضعف البرجوازيـة الألمانيـة ومانتمتع به الأرستقراطية البروسية من امتيازات، ممايستوجب تصور دور حاسم تلعبـه الدولة لفرض سياساتها التنموية في المجتمع.

ولتلك الأسباب طالب هيجل بدولة قوية تتموقع فـوق المجتمـع المـدني، وعليـه فالمجتمع المدني وفق رؤيته ليس حقيقة طبيعية ولكنه تطور تاريخي متميز بالتنافس فـي المصالح الفردية طبقا لطبيعة الاقتصاد البرجوازي، حيث يذهب إلـى أن الفرديـة هـي أخلاقية المجتمع المدني.

وفي هذا السياق ينكر هيجل الانسجام الذي تفترضه نظرية التعاقد الإجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني مؤكدا عجز المجتمع المدني عن إقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويتصور أن تكون الدولة هي الإطار القادر على تحقيق تلك الغاية [١١]. وينظر هيجل للمجتمع المدني باعتباره أحد مستويات تمظهر الدولة أما المسـتوى الأخـر فهـو االأسرة،بمعنى أنه يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولـة، وعليـه حسب رؤية هيجل يشكل المجتمع المدني بعد بناء الدولة وهذا مايميز المجتمع الحديث عن المجتمعات السابقة.

فالمجتمع المدني وفقا للرؤية الهيجيلية يتكون من أفراد لايرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية فهو مجتمع الحاجة والأنانية الذي يحتاج إلى مراقبة دائمة من طرف الدولة أما الدولة في هذا السياق فهي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني (١٢).

١- المفهوم الماركسي للمجتمع المدني

إن ثمة ارتباط بين تصور ماركس لمفهوم الدولة والمجتمع ونقده للفكر المثالي الفلسفي فهو جزء لايتجزأ من النسق الفكري الماركسي حول الفكر الاقتصادي الرأسمالي السائدين في ذلك الوقت، ووفقا لرؤية ماركس يصنف المفهوم الهيجيلي للدولة على أنه فكر البرجوازية البيروقراطية، تلك التي تحاول ترويجه بين بقية فئات المجتمع لصالح الطبقة المهيمنة، عليه فالدولة جزء من الهياكل الفوقية والتي تكاد تكون انعكاسا مباشرا لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي (١٣).

وانطلاقا من أفكار " ماركس " حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني، والتي يذهب فيها إلى أن الدولة ستختفي تماما في مرحلة " المجتمع الشيوعي " وذلك بعد مرحلة انتقالية تكون فيها سلطة الدولة في أيدي " ديكتاتورية البروليتاريا " في إطار مرحلة المجتمع الاشتراكي، يعتبر ذلك مؤشر ونتيجة لانتقال المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع اللاطبقي، وتلك المقولة تذهب إلى اختفاء الدولة يلتقي فيها الفوضويون مع الماركسيين رغم اختلاف الايديولوجيات.

إن موقف ماركس حول المجتمع المدني قريب من موقف هيجل، حيث يفكران في المجتمع المدني باعتباره فضاءات مواجها بين المصالح الاقتصادية طبقا للأخلاقية البرجوازية لكن ماركس يرى، أن تأويل هيجل للمجتمع المدني يفضي إلى نتيجة مضادة، حيث يعتبران الموضوع المحسوس والحقيقي هو إنسان المجتمع المدني.

وانطلاقا من تلك الرؤية يعبتر كارل ماركس المجتمع هو القاعدة الواقعية و للدولة ولكنه يعتبر المجتمع نقيضا للدولة من جهة أخرى والمجتمع وفق هذه الرؤية طبقا للبناء التحتي الذي تؤسس عليه الدولة، وعليه فإن المجتمع المدني هو المجتمع البرجوازي من زاوية حركته ووظيفته الاقتصادية الاجتماعية.

إن التشكل التاريخي للمجتمع المدني بهذا المعنى يعتبر موازٍ لقيام الدولة الحديثة وكيان مزدوج أيضا فهو مجتمع مدني اقتصادي من ناحية ومجتمع مدني سياسي من ناحية أخرى (١٤).

وحول الجدل الماركسي الهيجيلي بشأن المجتمع المدني يقول " بوبيو " أن مفهوم هيجل للمجتمع المدني أوسع من مفهوم ماركس وأضيق في نفس الوقت، وهو أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية فحسب، بل يضم الإدارة والقضاء والشرطة، وتلك يراها ماركس تابعة للدولة، وأضيق لأنه يراها الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة ومن ثم لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات قبل تشكل الدولة (١٥).

إن خلاصة طرح ماركس لمفهومات المجتمع المدني والدولة تذهب إلى أن المجتمع المدني يتضمن التفاعلات المادية للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية ويحتضن كل الحياة الصناعية والتجارية في تلك المرحلة فالمجتمع المدني بذلك أوسع من الدولة وله امتدادت خارجها، وهو الذي يقيم الدولة في مرحلة معينة من تطور القوى الإنتاجية، وينتهي ماركس إلى أن الدولة ليست هي التي تكيف المجتمع المدني وتنظمه، بل أن المجتمع المدني هو الذي يكيف الدولة وينظمها (١٦).

إن رفض المفهوم الماركسي للمجتمع المدني يستند عموماً إلى عدة عوامل لعل أهمها:
١- استمرار وجود النظام الطبقي، وامتلاك طبقة ما وسائلَ القوة والسيطرة، الأمر الذي يعنى أن تنظيمات المجتمع المدني لن تسلم في مثل هذه الحالة من الهيمنة والتبعية للطبقة الأقوى، لاسيما الطبقة التي تملك المال والنفوذ معاً.
٢- غياب العدالة الاجتماعية" Social justice " يعني استمرار وجود صراع طبقي، الأمر الذي يعني أيضا أن تنظيمات المجتمع المدني ستكون متفاوتة من حيث مستوى الولاء والتلاحم والتميز لطبقة أو أخرى.
٣- إن وجود الطبقية وغياب العدالة الاجتماعية يعني عدم الحاجة إلى وجود تنظيمات المجتمع المدني، نظرا إلى أنها ستكون أداة تابعة للأقلية التي تهيمن على الاقتصاد والسياسة.
٤- إن تنظيمات المجتمع المدني- وإن كانت موجودة في إطار النظم الاشتراكية والشيوعية- فإنها يجب أن تكون مراقبة من قبل الدولة حتى لا تنحرف عن تحقيق أهدافها التي يجب أن تعكس تغليب مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية أو مصلحة الأقلية. وإذا كانت تنظيمات المجتمع المدني تخضع لرقابة الدولة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية، فإن الشيوعية ليست في حاجة إليها مادام مبدأ المساواة واللاطبقية يفترض أن يتحقق في هذه المرحلة.

٢- جرامشي والمجتمع المدني:

مع جرامشي أخذ الجدل حول مفهومات الدولة والمجتمع المدني منحى مغايرا، حيث قدم جرامشي معاني جديده وتفسيرا مختلفا للعلاقات عن تأويلات ماركس، فهو يرى أن الدولة ليست مجرد انعكاسا ميكانيكي للقوى الاقتصادية وعلاقات الانتاج السائدة وماتستوجبه من ضرورات، لأنه يرى الدولة آداة للترشيد والعقلنة، والتعبئة الاجتماعية الاقتصادية وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والمنافع العامة، وقد ميز جرامشي في هذا السياق بين نمطين للدولة (١٧).

الأول: هو الدولة محدودة الوظائف وفيها يسود المجتمع المدني، وأحد تكويناته القوية على الدولة، ويعتبر الواقع الأوربي الحديث مثالا على ذلك، بمعنى أن طبقة أو تحالفا هو الذي خلق الدولة المحددة الوظائف وفق هذا المعنى.

الثاني: الدولة المنتشرة الوظائف هو الحال في بعض المجتمعات الشرقية حيث تعتبر الدولة كل شي، وتتدخل في كل مناحي الحياة فهي فوق المجتمع المدني وتتسود عليه، وتدير النخبة الحاكمة المجتمع بشكل استبدادي دون وجود آليات لمحاسبة الحاكم بعكس الحال في النمط الأول.

في مقابل مفهوم الدولة يفهم جرامشي المجتمع المدني على أنه جزء من البنية الفوقية، تلك التي تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيدلوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه وفي هذا السياق ميز جرامشي بين مفهوم السيطرة بمعنى القسر والتهديد، ومفهوم الهيمنة بمعنى الاستبطان من قبل فئة اجتماعية للمعايير المنتجة من قبل فئة اجتماعية أخرى.

إن تحويل جرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية كما يشير " بيوتي " يؤدي حتما إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية بين البنية التحتية والفوقية، حيث لم يعد المجتمع المدني مجالا للمنافسه الاقتصادية، بل مجالا للتنافس الإيديولوجي (١٨).

أن ثمة حقيقة تظهر في سياق رؤية " أنطونيو جرامشي " مؤداها، أن التأويل الجرامشي للمجتمع المدني بإمكانه المساعدة في إعادة النظر في مقولة الإيديولوجيا، لفهم

أفضل للصراع على الهيمنة الإيديولوجية ضمن المجتمع المدني، وعليه فقد طرح جرامشي حلولا جديده بشأن تأسيس هيمنة بديلة في إطار صراع الطبقات وهو الرد عن طريق الحزب المثقف الذي يستطيع بناء برنامج للهمينة المضادة انطلاقا من الصراع ومن وضع الجماهير ووضع الثقافة، والأخيرة يمكن خلق أنماط جديدة منها عن طريق مجالس المصانع وإعادة طرح الحزب والعمليات التربوية.

وفي سياق دراسة منظمة مقارنة بين المجتمع الفرنسي والأمريكي كون " ألكس دي توكفيل " رؤيتة الخاصه حول البيئة المناسبة لنمو المجتمع المدني وتقينين العلاقة مع الدوولة، فقد رأى أن المركزية الإدارية هي الحاضن الطبيعي للاستبداد الثوري، أما مبدأ الفيدرالية المستقر فقد أتاح الفرصة لتكوين اتحادات وجمعيات طوعية وسيطة ومتعددة الأنواع والأشكال وخلقت نظام حكم متسم باللامركزية (١٩).

وقد ربط توكفيل بين ضمان الحرية السياسية ووجود القوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب، ومن هنا تنبع أهمية المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية بإعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية (٢٠).

أما ألتوسير (١٩١٨-١٩٩٠) فيعود مرة أخرى لطمس الحدود والمجالات بين الدولة والمجتمع المدني، بعد أن حددت الرؤى الفكرية لتلك الحقبة التاريخية مجالات الاختصاص متمايزة لكل منها، ويرفض ألتوسير التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لاعتقاده أن الدولة ماثلة في كثير من أجزاء المجتمع المدني، وأن مؤسسات المجتمع المدني كالكنائس والمدارس والنقابات تمثل جزء من الأجهزة الحكومية الايديولوجية، وعليه يصعب فعليا تعيين حدود الدولة، فكثير من أجزاء المجتمع المدني لديها قنوات رسمية نظامية مع الدولة وهي تلعب بالفعل دورا في تطوير السياسة العامة، كما أن الدولة تمول عددا ممن الجماعات الموجودة في المجتمع، والتي تعتمد – رغم استقلالها الأساسي – على دعم الدولة لها، يضاف إلى ذلك أن حدود الدولة دائمة التغيير باستمرار بفعل الخصخصة، وبسبب إنشاء هيئات تنظيمية جديدة، وكثيرا ماتكون طبيعة تلك المؤسسات شبه المستقلة غامضة بعض الشيء، فليس من الواضح إذا كانت تمثل جزء من الدولة والمجتمع المدني (٢١).

وفي سياق ماسبق عرضه للرؤى الفكرية حول مفهومات الدولة والمجتمع المدني يمكن استخلاص بعض الاعتبارات الأولية على محاولات صياغة وتحديد تلك وفقا للبنية الوظيفية :

*أن ثمة صلة ودرجة ارتباط قوية بين تلك المفهومات تتضح أبعادها من تلازم النشأه، حيث ارتبط ميلاد مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الدولة.

*كما تلاحظ أيضا من المداخلات السابقة تطور فكر الرواد فلسفيا وسيسيولوجيا إلى تيارات فرعية مختلفة دافعت عن صياغات متباينة للمجتمع المدني والدولة.

*ولم يؤد هذا التطور في الجدل الفكري الأوربي إلى صياغة تعريف وتحديد مجالات دقيقة متفق عليها سواء لمفهوم المجتمع المدني أو لمفهوم الدولة،بل نلاحظ أن كل تعريف أو صياغة تمثل توجها مرتبط بظروف تاريخية محددة ويتشكل للمعرفة.

*إن الفكر الأوربي الذي ساد تلك الفترة لم يشترط أن تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني دولة ديمقراطية، إلا أن الدولة قي كل الحالات يجب أن تكون غير مطلقة السلطة تخضع في آداء وظائفها لقواعد عقلانية.

٣- المفهوم الليبرالي- الجديد للمجتمع المدني:

يتسم المفهوم الليبرالي – الجديد "Neo-Liberal concept " بشمولية مفهوم المجتمع المدني، حيث إنهم يستخدمون مصطلح المنظمات غير الحكومية "Non-governmental organization" بدلا من مفهوم المجتمع المدني، وعليه فإن المصطلح الجديد يشمل كل التنظيمات غير الحكومية، بما في ذلك الشركات عبر القومية التي تسعى إلى تحقيق الربح، والأسرة التي تقوم على رابطة الدم. إن توسيع مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الحكومية يعنى تقليص دور الدولة أو الحكومة في المجتمع ككل.

إن عمومية مفهوم المجتمع المدني ليشمل كل التنظيمات غير الرسمية لا تقبل فقط بدور الدولة في المجتمع، ولكنها تعتبر أيضا آلية تحد من قوة الدولة المعاصرة من ناحية، وأنها تعتبر بديلا يقوم بالعديد من الوظائف التي كانت تقوم بها الدولة في السابق من ناحية أخرى. وتتزعم كلية الاقتصاد بلندن "The London School of Economic" الاتجاه الليبرالي الجديد، حيث يؤكد ديفيد هيلد "David Held " في هذا الشأن على أن التنظيمات غير الرسمية أو غير الحكومية"Informal organizations " تعكس المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني. عليه، يلاحظ أن أنصار المفهوم الليبرالي الجديد يستخدمون مفهوم الجماعة السياسية "Political community " بدلا من مصطلح المجتمع السياسي "Political society"، الذي أكد عليه أصحاب المفهوم الليبرالي– الكلاسيكي.

كما يوسع المفهوم الليبرالي– الجديد من نطاق المجتمع المدني، حيث أنه يمتد ليشمل التنظيمات المدنية على المستويات الجهوية "Sub-regional "، والإقليمية "Regional"، والعالمية " Global "، الأمر الذي يعنى أن هناك مجتمعا مدنيا وإقليميا، إلى جانب مجتمع مدني عالمي "Global civil society ".

إن تداعيات العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات أدت إلى بروز دور المجتمع المدني الذي لا يتقيد بالحدود القومية [٢٢] ومن ثمّ اتسمت تنظيماته بأنها غير قومية. ويؤكد "ديفيدهلد" في هذا السياق، أن التنظيمات غير الحكومية، مثل حركة أنصار البيئة، والحركة النسائية العالمية، والكنيسة الكاثوليكية لا تتقيد بالحدود القومية المتعارف عليها، نظرا إلى أن نشاطاتها تمتد إلى جميع دول العالم.

يتضح مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني لا يتعدى فقط نطاق الجماعة السياسية التي تتكون من كافة التنظيمات غير الحكومية " Non-governmental organizations "، ولكنه يتعدى أيضا مستوى الدولة إلى مستوى النظام العالمي، حيث برز مع بداية العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم المجتمع المدني العالمي "Global civil society". فالمجتمع المدني إذن هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية تجسد العلاقات الاقتصادية، والأسرة، والجماعات القبلية والمدنية وغيرها من الجماعات ذات الانتماءات الاجتماعية، والتي تقع تحت تأثير المؤسسات السياسية. لكن المؤسسات الاجتماعية– وفقا للنظرية الديمقراطية– تتمتع بطابع الاستقلالية، لا سيما في مرحلتي التأسيس وممارسة النشاطات [٢٣].

ومادام المفهوم الليبرالي– الجديد يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية، لذ وجب توضيح هذا المصطلح كي نتعرف على الأنماط المختلفة لهذه التنظيمات ذات الطابع المدني، وترتيبا على ذلك فإن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن منظمات دولية غير حكومية " Non – governmental Organizations "، أو هي عبارة عن

جمعيات أو تنظيمات غير رسمية أو أهلية تضم في عضويتها جماعات من الأفراد أو الروابط الأهلية في مجالات ذات علاقة تجسد وجود تضامن عبر وطني أو عبر قومي، أي وجود تضامن بين جمعيات وروابط أهلية أو خاصة بغض النظر عن الحدود السياسية والإدارية بين الدول. فالحدود في مثل هذه الحالة لا تحول دون تشكل المنظمات الدولية غير الحكومية نتيجة لوجود تضامن واتفاق في الأهداف بين أعضائها. ويمتد نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ليغطي عموماً نشاطات متنوعة في المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والمدنية والسياحية وغيرها.

وتشترك المنظمات الدولية غير الحكومية مع المنظمات الدولية الحكومية عموماً في مجموعة من الخصائص، يمكن تلخيصها في مجموعة النقاط التالية:

أ- عقد كل منها اجتماعات عادية محددة لأعضائها.

ب- تبني كل منها آلية محددة متفقا عليها لعملية اتخاذ القرارات.

ج- امتلاك كل منها هيكلا تنظيميا له أمانة أو سكرتارية عامة.

وكما أن هناك أنماطا مختلفة للمنظمات الدولية الحكومية، بأن هناك عدة أنماط أيضا للمنظمات الدولية غير الحكومية، وهي كما يلي:

أ- منظمات ذات طابع تجاري، ومن أمثلة ذلك المشاريع عبر الوطنية "Transnational Enterprises" الهادفة إلى تحقيق الربح عن طريق نقل التقنية أو التكنولوجيا ورؤوس الأموال والإدارة، والشركات، والجمعيات التجارية، والنقابات الأممية، وشركات تصدير الأسلحة.

ب- منظمات ذات طابع إعلامي، وتتمثل في وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء الحرة أو غير الخاضعة للسيطرة الحكومية، ومن أمثلة ذلك شبكات الإعلام العالمية التي لها فروع ومراسلون في معظم دول العالم.

ج- منظمات ذات طابع أكاديمي، ومن ذلك الجامعات التي لها فروع في أكثر من دولة ومراكز البحوث العالمية.

د- منظمات ذات طابع غير أكاديمي، نظراً إلى عدم تبعيتها مؤسسات علمية ذات طابع أكاديمي، ولكنها تنظم باستمرار حلقات نقاش يشارك فيها أكاديميون وغير أكاديميين أو ما يعرف " Think Thank ". ويركز هذا النمط من المنظمات عموماً على الأبحاث العسكرية والسياسية والاقتصادية ذات العلاقة بإدارة المشكلات أو القضايا الدولية المعاصرة.

هـ – منظمات دولية غير حكومية ذات طابع أممي، ومن أمثلة ذلك أمميات الأحزاب السياسية التي من أبرزها الأممية الاشتراكية، والأممية النقابية كالفدرالية النقابية العالمية، والاتحاد العالمي للعمل، والاتحاد العالمي للنقابات الحرة.

و- منظمات ذات طابع ديني، وهي عبارة عن منظمات غير حكومية لها فروع دولية يتم من خلالها التأثير في مجريات السياسة العالمية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر من أكثر هذه التنظيمات تلاحماً.

ز- منظمات ذات طابع إنساني، لاسيما أثناء الكوارث الطبيعية والحروب وما ينتج عنها من دمار، ومن أمثلة ذلك منظمة الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر. ولقد تأسس الصليب الأحمر الدولي عام ١٨٦٣، بمبادرة من المواطن السويسري هنري دونان " Henri Dunant "، الذي تأثر كثيراً بالأهوال والأضرار التي يعاني منها العسكريون والمدنيون معاً أثناء وبعد الحروب، بهدف تقديم المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحروب. وتنظم اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ أهداف ووظائف

الصليب الأحمر الدولي في المجال الإنساني.
ح- منظمات ذات طابع علمي، وهي عبارة عن تنظيمات ينخرط في عضويتها علماء وباحثون يدعون إلى نزع السلاح النووي وإلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية أو المحافظة على سلامة البيئة من التلوث، خاصة التلوث النووي.
ط- منظمات ذات طابع شبابي، وهي عبارة عن تنظيمات هدفها خلق علاقات تفاهم وتفاعل بين الشبيبة في العالم، ومن أمثلة ذلك وجود اتحاد عالمي للشبابية الديمقراطية، واتحاد دولي للطلاب، وجمعية عالمية للشبيبة.

ثانيا: الفهم المعاصر لمفهوم المجتمع المدني

بات واضحا من طرح المناقشات حول المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية، إنه بتراجع مفهوم المجتمع المدني بدأت إعادة صياغة مدلولاته الاجتماعية، حيث أصبح مفهوم محوري تحليلي يستخدم من قبل علماء الاجتماع ليصف ويفسر ظواهر وهيئات اجتماعية، وينظر إليه في غالبية التحليلات الاجتماعية باعتباره مسرح للمفردات والكيانات الاجتماعية، ويربط بين التحليل الاجتماعي على المستويين الميكرو والماكرو سوسيولوجي، وفي السياق ذاته تزايدت استخدامات مفهوم المجتمع المدني وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على حقوق المواطنه والديمقراطية.

يستخدم مفهوم المجتمع المدني المعاصر في السوسيولوجيا التاريخية، وفي السوسيولوجيا السياسية بمعان تتجاوز إرث الليبرالية الكلاسيكي، كما تتجاوز استعمالاته الماركسية العقائدية [٢٤]، وذلك بصياغات ذات معاني محددة تساعد على الفهم والتواصل، إلا أن هذا لايعني وجود اتفاق على مفهوم أو صياغه محددة فهناك تباين في تحديد طبيعة ومجال المجتمع المدني، وعليه سنعرض لبعض صياغات لمفهومات واسعة الاستخدام في العلوم الاجتماعية والدراسات المعاصرة.

وفي هذا الصدد يؤكد " جون كين Jon Kean " في صياغته لمفهوم المجتمع المدني على التناقض بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يعرف المجتمع المدني بأنه كل ماهو غير الدولة non state، المجالات التي تحكمها آليات السوق، تلك التي تتضمن المشروعات الخاصة والمنظمات التي تدافع عن مصالح خاصة والروابط الطوعية [٢٥].

ويقدم " عزت حجازي " مفهوما للمجتمع المدني يحدد مجالاته مركزا على الاستقلال التام عن الدولة، حيث يقصد بالمجتمع المدني civil society مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم الناس إليها باختيارهم وينشطون من خلالها لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية فئوية أو عامة ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها [٢٦].

يذهب " أندرياس شيدلير" إلى أن مفهوم المجتمع المدني قد تحددت صياغته في سياق علاقته بالدولة، حيث يرى أن قوة المجتمع المدني وتشكيله والمساحة التي يمارس فيها دوره تحدد في مواجهة مؤسسات الدولة، وهو نتاج العلاقة معها، ولتلك الأسباب فإن من يتحدث عن المجتمع المدني يكون مجبرا على الحديث عن الدولة. واتساقا مع تلك الرؤية يذهب " هربرت برجر" إلى أن مفهوم المجتمع المدني بشكل عام هو المجتمع مطروحا منه الدولة، أو كل التكوينات والممارسات التي تقع في فضاء الحياة العامة بين المجال الخاص والدولة[٢٧] .

إن رؤية " شيدلير " هذه لاتربط بين مكونات المجتمع المدني ومرجعيته الأخلاقية أو انتمائه وأهدافه، حيث لايشترط أن يكون المجتمع المدني تقدمي أو أخلاقي ذو طبيعة

ديمقراطية أو شرعية، أو أنه يرمي للمصلحة العامة أو ذات صبغة كونية، بل يمكن أن يكون رجعي، ضد الديمقراطية، وغير متسامح، وعدواني ويرمي للمصلحة الذاتية.

إلا أنه يعود فيقرر أننا لانعتمد على جميع مفردات المجتمع المدني، ولكن على الجزء المؤهل والأخلاقي منه، حيث يشير إلى أن فاعلية المجتمع المدني لاتصبح ذات قيمة ولاتسهم في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا تمتعت بدرجة عالية من المعيارية،على الأقل يجب أن تتبنى المصلحة العامة وتتحمل المسؤولية الاجتماعية.

ويعرفه " هيلموت " بأنه المجال الذي يتضمن المؤسسات والمنظمات والأفراد المتموقعه بين الأسرة، والدولة والسوق والذي في إطاره يتشارك الناس طوعية من أجل دفع اهتمامات مشتركة فيما بينهم، وفي السياق ذاته يقدم " إلين كلسيزوود " فهمه للمجتمع المدني حيث يرى أنه يمثل مجالا منفصلا من العلاقات والنشاط الانسانيين متميزا عن الدولة ولكن ليس عن المجال العام أو الخاص أو ربما كليهما، ولا يجسد فقط لسلسلة كاملة من التعاملات الاجتماعية المتميزة عن المجال الخاص للأسرة والمجال العام للدولة، وإنما يجسد بشكل أكثر خصوصية شبكة من العلاقات الاقتصادية المتميزة، مجال عالم السوق، ميدان الإنتاج والتوزيع ، وبالرغم من تعدد الأسباب التي تعزى إلى عدم وجود اتفاق في تحديد مفهوم المجتمع المدني، فإن فرضية هذه الدراسة المستمدة من الأدبيات تشير إلى تأثير العوامل البيئية المختلفة في كفاءة وفاعلية تنظيمات المجتمع المدني سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

وترتيبا على تلك الصياغة الإجرائية لمفهوم المجتمع المدني التي عرض لها " كريم أبو حلاوة " المجال والطبيعة وفقا لأغراضه حيث يعني بالمفهوم جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها :

أغراض سياسية : كالمشاركة في صنع القرارات على المستوى القومي، وتعتبر الأحزاب أبرز الأمثلة على تلك المؤسسات.

أغراض نقابية : كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتقاء بمستوى المهنة.

أغراض ثقافية: تلك التي تهدف إلى نشر الوعي وتعميق الإدراك وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، مثل اتحاد الكتاب والجمعيات الثقافية المتبادلة.

أغراض اجتماعية : تلك التي تتضمن كل الناشط التي تؤدي للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية(٢٨).

كما أن هناك من يذهب إلى أن يتألف المجتمع المدني من طائفة متنوعة من الكيانات الخاصة. كالنقابات العمالية، والاتحادات، ومنظمات الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات والروابط المهنية. وتشتمل كذلك على المنظمات الخيرية، ومعاهد البحوث، والجمعيات الدينية. علاوة على ذلك، فإن المجتمع المدني يعمل كجانب من القوى الاجتماعية التي تقع على هامش الدولة، بمعنى أنها ليست جزء من الحكومة ولا النظام البيروقراطي، تقوم بدور تعويضي يهدف إلى التأثير على القرارات الاقتصادية والسياسية والقيام ببعض الدور الذي لا تقوم به الدولة، وتعتمد في عملها على الديمقراطية التشاركية(٢٩) وتضع الدراسة المهمة لجامعة "جونز هوبكنز" تصنيفاً عاماً لمنظمات المجتمع المدني تمثل فيما بينها قطاعاً ثالثاً مستقلاً عن آليات الدولة والقطاع والخاص، وهي كما يأتي:

١- المنظمات غير الحكومية/ التنموية، ومنظمات توصيل الخدمات والرعاية.

٢- المنظمات الحقوقية الهادفة لتعزيز ومناصرة المصالح المشتركة والمنفعة الجماعية؛ بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان التي تسعى للتأثير على التشريعات والرأي العام في القضايا المختلفة،

٣- الروابط والجمعيات التي تعكس المصالح التجارية (كالغرف الصناعية والتجارية التي تضم رجال الأعمال).

٤- الجمعيات المهنية أو الاتحادات والنقابات العمالية التي قد تشتمل على الأطباء، والمهندسين، والمعلمين، وغيرهم من المهنيين

وتنطلق " أماني قنديل " في رؤيتها لمفهوم المجتمع المدني من ارتباطه بتشكيلات وبنى اجتماعية سياسية اقتصادية وسياسية، وأن تغيير تكوينات تلك التشكيلات ينعكس على المجتمع المدني هذه التيارات الفاعلة، وعليه يرتكز مفهوم المجتمع المدني على ثلاث مقومات رئيسية والتي تتمثل في المقومات المؤسسية، والمقومات الفكرية ـــ والمقومات الاجتماعية والاقتصادية، وفي إطار تلك الاعتبارات والمقومات تفهم قنديل " المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيا والتي تملأ الفراغ بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها وتحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وفهم المجتمع المدني على هذا النحو، ينهض على ثلاثة عناصر رئيسية وهي الفعل الإداري، والإطار التنظيمي المؤسسي والركن الأخلاقي السلوكي والذي يشير إلى الثقافة المدنية (٣٠).

ترتيبا على التعريفات المشار إليها وفي سياق تباين صياغاتها يتلاحظ العديد من الاعتبارات، تلك التي تمثل عناصر أساسية يبنى عليها مفهوم المجتمع المدني والتي تحدد مجالاته وترسم اختصاصاته في الوقت الراهن:

١-أن هناك قواسم مشتركة تتمظهر في إطارها مكونات المجتمع المدني، تلك الي تتضمن الجماعات المهنية، الاتحادات العمالية، المنظمات الغير حكومية، النوادي الاجتماعية، الحركات الاجتماعية، المنظمات القاعدية الشعبية، الصحافة الحرة المستقلة، المنظمات الدينية.

٢-أن محور المجتمع المدني يتأسس على فكرة الطواعية أي أن ما يميز تكوينات المجتمع المدني عن جملة التكوينات الاجتماعية والمفروضة أو المتوارثه هي صفة الطواعية.

٣- أن التنظيم المؤسسي الذي يشمل جوانب الحياة المتباينة، يمثل أحد العناصر الأساسية التي توفر الفعالية والريادة للمجتمع المدني، وهي سمة تعوزها مجتمعات العالم النامي، حيث تنتشر فيه المؤسسات التي تدخل في سياقه، إلا أنها تفتقر لمحددات وجوهر المؤسساتيه.

٤-أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم يرتبط بمنظومة من المفهومات الأخرى تتداخل وتشترك في كثير من الأسس الفكرية ولا يفهم أو تتنامة فعاليته منعزلا عن سياقاتها، والتي تتضمن مفاهيم مثل المواطنه والحرية،ـ وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، الشرعية الدستورية.

٥- الاستقلالية بمعنى أن يبتعد الدور أو الغرض الذي تقوم به تلك التنظيمات الاجتماعية على هيمنة وسلطة الدولة، بل تعمل في إطار مناخ مهيأ يوفر لها مرجعية قانونية مقبولة من المجتمع المدني والدولة معا. وسياق من التنافس الاجتماعي المقنن(٣١).

وفي سياق ما تم عرضه من محاولات لتحديد مفهوم المجتمع المدني وما يرتبط به من مفاهيم وما ثار بشأنه من جدل لم ينته لدى الكثيرين حتى اليوم، ترى الدراسة إنه بدلا من التمحور حول الجدل المفاهيمي يفضل التركيز على المعاني والقيم المتضمنة خلف المفاهيم حيث أن الاستغراق في ذلك صلاحية أو عدم صلاحية نقل المفهوم للإطار العربي لن ينتهي. فالمفهوم أصبح معترف به عالميًا شأنه شأن كثير من المفاهيم التي أصبحت ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والشفافية والحكم الجيد، وبدلاً من الاستغراق في التصدي لهذه المفاهيم والتأكيد على خصوصيتنا الحضارية- التي تُتخذ في كثير من الأحيان حجة لتعطيل الكثير من الإصلاحات التي تحتاج إليها شعوب العالم العربي- يكون من الأفيد والأجدى للأمة العربية البحث في كيفية تطبيق القيم ذات الطابع العالمي التي تنطوي عليها هذه المفاهيم والتي ترشد إليها دومًا التعريفات الإجرائية للمفاهيم والتي تم رصدها فيما سبق، وسواء كان المفهوم المتفق عليه هو المجتمع المدني أو المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية أو الجمعيات الأهلية، فإن العبرة يجب أن تكون دومًا بالدور المنوط بالمؤسسات التي تعبر عن هذا المفهوم وتوافر الضمانات والشروط والمعايير المتعارف عليها دوليًا بالنسبة لهذه التنظيمات والجمعيات والمؤسسات.

وترتيبا على ذلك فإن الانتقال من الجدل الفكري والنظري بشأن المفاهيم – والذي لا يستطيع أحد أن ينكر أهميته في مرحلة مبكرة من دراسات المفهوم- إلى البحث في المؤشرات والمعايير التي تحكم أداء المنظمات التي تعبر عن هذه المفاهيم يمكن أن تتحقق نقلة نوعية في الدراسات المعنية تتحول فيها من التأصيل النظري إلى البحث العلمي الإمبريقي، وهو الأمر الذي حدث بالفعل مع نسبة لا يستهان بها من دراسات الجمعيات الأهلية تجاوزت الجدل النظري بشأن مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المرتبطة به إلى محاولة وضع مؤشرات علمية وعملية لقياس إسهام المنظمات الأهلية في التنمية البشرية وغيرها من القضايا المجتمعية التي تمثل الأولوية الأولى لدى الشعوب والنخب العربية في هذه الفترة العصيبة التي تمر بها الأمة، لكي تكون الدراسات ذات دلائل يسترشد بها في تطوير جهود التنمية في المجتمعات العربية، ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي قدمًا.

ثالثا : المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

لقد تأثر الفكر العربي المعاصر بمفهومات الدولة والمجتمع المدني كثيرا بالتراث المفاهيمي العربي الإسلامي حول الدين والدولة، ويثير إشكاليات وقضايا نظرية بين الاتجاهات الثقافية المتابينة وفقا للإطار الايديولوجي المرجعي لها وذلك اعتمادا على اختلاف الفضاء الثقافي والحضاري الغربي الذي انتقل منه المفهوم عن الإطار الثقافي العربي، وفي هذا السياق يرى " رضوان السيد " إن تسلسل المفاهيم الأساسية في الفكر الإسلامي لايمكن لتداعياتها المنطقية أن تلخص إلى مايقابل الدولة القومية الحديثة وفي هذا يختلف مع نظيرة الأوربي، وتعليل ذلك أن منظومة الأول هي الجماعة، العدل، القيادة، أما منظومة الثاني فهي الفرد، الحرية الدولة ــ والأهمية التي يعطيها الفكر الإسلامي للقيادة تكون بالضرورة على حساب المؤسسات " أي الدولة "(٣٢).

إن هذا الجدل الحرور حول تداول مفهوم المجتمع المدني على المستوى النظري أو الاجتماعي يحول دون اعتباره كجزء عضوي في الثقافة العربية المعاصرة، حيث تسيطر ثقافة المؤامرة والشعور بالاستهداف من قبل الغرب، وما يتضمنه ذلك من علاقة إشكالية بالحضارة الغربية فقد يرى على أنه العدو والنموذج في آن واحد [٣٣]، إلا أن هذا الطرح لا ينفي تأثر الفكر العربي المعاصر بالتيارات الفكرية العالمية المعاصرة وأثر فيها أيضا وانتشر للمفكرين المصريين والعرب بعض المقولات والتأويلات، بل ونماذج كاملة حول طبيعة الدولة والمجتمع المدني وتفاعلاتها الدولية.

إنه وفقا لهذا الصدد فسنذهب إلى القول بأن مصطلح المجتمع المدني يبدو مبهما كمفهوم في السجلات العامة والبحثية في السياق المصري بشكل أكثر تحديدا، ولا يزال يسبب إشكاليات في الفهم بين الباحثين. فبالنسبة للبعض هو ذلك التداخل بين المنظمات الأهلية والعلاقات المجتمعية التي تسيطر عليها الروابط القبلية والعشائرية، والعائلية، والدينية[٣٤]، أو بعبارة أخرى روابط ما قبل الدولة الحديثة. في حين ينظر إليه آخرون على أنه مجموعة باحثون البنى أو الأنساق التي لا تنتمي للأسرة، أو الدولة، والتي تعتمد على الأفراد وتعظم قدراتهم على المشاركة في المجال العام عبر أنشطة وفعاليات طوعية جماعية تعتمد على اهتمامات، وأهداف، وقيم مشتركة.

ويمكننا أن نذهب أيضا إلى أن المجتمع المدني هو ذلك " الحيز الذي ينطوي على المنظمات وكذلك الأفراد ويقع بين الأسرة والدولة والسوق، حيث يرتبط فيه الأفراد بشكل طوعي من أجل تعزيز المصالح المشتركة. ويتميز منظور هذا المفهوم بمحاولة تعريف المجتمع المدني بوصفه حيزاً تتواصل تتقاطع فيه القطاعات الثلاثة (الدولة، والقطاع الخاص، والمواطنين)، ويعملون معاً لبناء المجتمع وهو منظور يشتمل على قدر كبير من المعقولية لأنه يصعب على أرض الواقع الفصل التام بين القطاعات الثلاثة. إلي جانب ذلك، فالنظر للمجتمع المدني من هذه الزاوية يجعله يحظى بالدعم من الدولة والسوق والمواطنين.

وترتيبا لم سبق ووفقا لرؤية " سعد الدين إبراهيم " في هذا السياق يمكن تصنيف الكتابات العربية في القرن العشرين حول الدولة والمجتمع إلى ثلاث مجموعات أساسية مع وجود تباين نسبي في سياق المجموعات ذاتها [٣٥].

الأولى: توجهات ورؤى فكرية تعتبر استمرارا للكتابات التراثية الإسلامية التي عهدناها في القرون الوسطى الإسلامية، وقد تكون في صياغات جديدة وأحيانا بمناهج جديدة

الثانية: تحليلات ورؤى فكرية تمثل صدى أو امتدادا للكتابات والأدبيات الغربية حول موضوعات المجتمع والدولة

الثالثة : تيارات فكرية تمثل الاجتهادات التوفيقية بين التيارين الفكريين السابقيين.

رابعا : القطاع الثالث

إن فكرة القطاع الثالث بوصفه فضاءً ممتداً وراء فضاءات الدولة والسوق هي واحدة من أكثر المفاهيم المحيرة في الخطاب السياسي والاجتماعي الحديث؛ لما تشتمل عليه من تنوع هائل من المؤسسات والسلوكيات بات ينظر إليها مؤخراً في الخطاب العام أو العلمي بإعتبارها قطاعاً مستقلاً. وتشترك هذه المؤسسات في سمة حاسمة تجعل من الممكن تمييزها عن الشركات التي تسعى إلى الربح ؛ حيث أنها لا تقوم بتوزيع أي فائض يتم إنتاجه للمستثمرين، أو المديرين، أو أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنها تخدم المصلحة العامة على نطاق أوسع. وقد اعتبر العديد من العلماء الأوروبيين هذا المفهوم ضيقاً جداً؛ من منطلق أن التعاونيات، والمجتمعات المتبادلة، والشركات الاجتماعية ينبغي تضمينها

هي الأخرى تحت مظلة هذا القطاع[٣٦]. وفي سياق مسعاهم إلى تفكيك هذه الإشكالية، يقدم "سالمون وأنهيير" [٣٧]، منظوراً حداثياً مميزاً لحركة القطاع الثالث فمن واقع دراستهما، ينطوي القطاع الثالث على المنظمات التي تتضمن المميزات الآتية :

- أن لها طابع رسمي " نظامي "؛ بمعنى أنها مؤسساتية بدرجة ما، وأن لها وضعية قانونية مقننة.
- أنها مستقلة كلية عن الدولة وعن المنظمات المرتبطة مباشرة بالحكومة.
- أنها مستقلة؛ بمعنى أنها يجب أن تضع اللوائح الخاصة بها وأن تتمتع بالسلطة الكاملة لصناعة واتخاذ القرار.
- لاتبتغي جني الأرباح وغير مسموح لها بتوزيع الفوائد أو الأرباح على الأعضاء أو المديرين، وهو التزام يميز بين المنظمات الهادفة وغير الهادفة للربح
- الطوعية بمعنى أن أنشطتها لابد أن تنطوي على متطوعين ومتبرعين، والعضوية بها يجب أن تكون طوعية

ووفقا لذلك فإن منظمات القطاع الثالث تعمل بشكل مغاير كلية عن منظمات الأعمال والمؤسسات الحكومية. فهي تعتمد بدرجة كبيرة على الإسهامات الطوعية من المال والوقت من قبل أعضائها ومن الداعمين المنتمين أو المتعاطفين معها. غير أن أعضاءها وداعميها لا يسعهم انتظار ربح مادي جراء مساهماتهم؛ بل إن دوافعهم تكون مختلفة تماماً عن أولئك الذين يستثمرون وقتهم ومالهم في مجال الأعمال التجارية.

وانطلاقاً من الوعي بهذه الاختلافات، فإن الحكومات تعامل أغلب المنظمات غير الهادفة للربح بشكل مختلف عن المنظمات الربحية فيما يتعلق بالنظام الضريبي. كما أنها (أي الحكومات) تقدم مجموعة من الآليات المتنوعة لإدراج وتنظيم جمع التبرعات. وتلك القوانين والقواعد المنظمة أنها تساعد المنظمات، في تقليص التكاليف، وحماية أعضائها ومديريها، وتشجيع التبرعات بطمأنة الجمهور لقانونية وشرعية هذه العملية، ومن ثم، فمن أجل الوقوف على الخط الوهمي الذي قد يفصل بين الدولة والسوق، فإن ثمة حاجة لتعريف تلك المنظمات وحدود المسافة الفاصلة بين معسكرين أحدهما هادف للربح ونموذج جديد تنضوي تحته المنظمات والأنشطة الأهلية من أجل ترسيخ نهج هوية تنظيمية لمؤسسات القطاع الثالث[٣٨]. وفي هذا السياق، يبين "تايلور"[٣٩] أنه من المنطقي استخدام مصطلح "القطاع الثالث" بوصفه مفهوماً جامعاً يشير إلى كافة أشكال التنظيمات وأنواعها التي تقع في هذا الفضاء المستقل عن آليات الدولة والسوق. ووفقا لذلك فإن هذا المصطلح ينطوي على مؤسسات وكيانات– برغم تنوعها– تشكل معاً كلاً متماسكاً يتسم بتقاليده الاجتماعية ومنطقه العملي الخاصين، ويربطها معاً عدم انضوائها تحت مظلة منطق السوق أو بيروقراطية الدولة[٤٠] .

ووفقا لتلك الرؤى أيضا يمكننا القول بأن يقوم أي مجتمع منظم على ثلاث ركائز أساسية هي الدولة، والقطاع الخاص، والفضاء الاجتماعي الذي يشغله المواطنون بشكل ينظمون فيه أنفسهم طوعاً في شكل مجتمع مدني بغية تعزيز القيم والأهداف المشتركة والمجتمع المدني وفقا لذلك يأتي وجها آخر للقطاع الثالث حيث في مجمله إلي التفاعلات الاجتماعية التي تقع خارج نطاق الدولة والسوق [٤١]، ويهدف إلى توفير وسائل يمكن من خلالها للمواطنين ممارسة مبادرات فردية سعياً لتحقيق أهداف عامة و يعتمد أساساً على فكرة التطوع [٤٢].

في السياق ذاته، ينظر "تشارلز تايلور" إلي المجتمع المدني على أنه شبكة من الروابط المستقلة والتي تجمع المواطنين معاً في المسائل ذات الاهتمام المشترك، والتي من واقع وجودها وأفعالها يمكن تؤثر على السياسة العامة [٤٣].

ويرى العديد من الباحثين (e.g. Hasan, Lyons & Onyx, 2008, Mansory, 2005, Millar & Abraham, 2006, Morris, 2000, Sommerfeld,& Reisch, 2003) أن قطاع المجتمع المدني أو القطاع الثالث يتألف من طائفة واسعة من المنظمات التي ليست جزءًا من أجهزة ومؤسسات الدولة، ولا تهدف في الوقت ذاته إلى توزيع الأرباح على مالكيها أو أعضائها، وأن لتلك المنظمات دورا حيويا في التقدم السياسي والاقتصادي لأي بلد. وتلك المنظمات مشكلة من قبل الناس بغية تقديم أشكال متنوعة من الخدمات لأنفسهم أو لغيرهم أو للدفاع عن قضايا ما، لكنها في كل الأحوال لا تهدف إلى كسب المال. وهي تلعب دوراً فعالاً في تحقيق الإدارة الرشيدة، والرخاء الاقتصادي، والمجتمع المدني العادل. ويطلق على منظمات هذا القطاع تسميات متعددة كالمنظمات التطوعية، والمنظمات غير الهادفة للربح، والمنظمات غير الحكومية (الأهلية)، ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، والنقابات، والاتحادات، والمنظمات المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني. وتلك المنظمات تشكل قطاعاً ثالثاً منفصل عن الحكومة وقطاع الأعمال.

على هذا يمكن القول إن منظمات القطاع الثالث تشير إلي الشكل المؤسسي المنظم للمجتمع المدني. ولهذه المنظمات أهميتها في قطاعات عديدة لاسيما الخدمات الاجتماعية والتنمية المجتمعية. وهي تدافع عن مصالح أعضائها (كالنقابات) أو عن قضايا أخرى مثل الحفاظ على البيئة أو مكافحة الفقر[٤٤]

والقطاع الثالث في شكله المثالي هو قطاع يقوم على المبادرة الذاتية، ويتم تنظيمه بشكل رسمي، ويخضع لسلوكيات المسائلة ونظم الحكم الرشيد، ويضطلع بمسئوليات عامة، ويستخدم الموارد بطريقة مستدامة، ويعتمد على التمويل الذاتي (سواء من قبل أعضائه، أو تبرعات الأشخاص العاديين) وهو ما يضمن استقلاليته في صناعة القرار، ويتبنى نهجاً ديمقراطياً عادلاً في عمله وفي الطريقة التي يود أن يرى المجتمع عليها، ويتسم بالفعالية في تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه، ويكون قادراً على فرض نفسه وعلى التعاون مع الآخرين على أساس اعتبارات منطقية، ويعمل في ظل وعي دقيق بالطريقة التي يعمل بها المجتمع من حوله في شتى مجالاته الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسة[٤٥].

ويتزايد دور هذه المنظمات في ظل انخفاض مستويات الدعم الحكومي والمساعدات التي تقدمها الدولة. لذلك، فتقلص المساعدات الحكومية يثقل كاهل هذه المنظمات بما يضفيه من أعباء عليها؛ لأنها تصبح المصدر الوحيد لتوفير الخدمات الاجتماعية، والدعم، والعمل الخيري بشكل عام.

وفي هذا السياق، تكون المساهمة الجوهرية التي يمكن لمنظمات القطاع الثالث القيام بها هي تقديم حلول مؤسسية للإخفاقات التي يعاني منها السوق والدولة، لأن طريقة عمل هذه المنظمات ربما تختلف عن الأداء التقليدي الذي تفرضه بنى الدولة والسوق [٤٦].

خامسا: المنظمات غير الحكومية

مفهوم المنظمات غير الحكومية شأنه شأن كافة المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية لا يوجد اتفاق فيما بين الباحثين على تعريف له، ومن التعريفات الشائعة

للمنظمات غير الحكومية تعريف البنك الدولي الذي يعرف المنظمات غير الحكومية على أنها تتضمن العديد من الجماعات والمؤسسات التي تكون مستقلة تمامًا أو إلى حد كبير عن الحكومة والتي لها أهداف إنسانية أو تعاونية بالأساس أكثر من كونها أهدافًا تجارية. وتعريف الأمم المتحدة التي عرفت المنظمة غير الحكومية باعتبارها تنظيم غير هادف إلى الربح، أعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى جماعة أو أكثر، تتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية للأعضاء، استجابة لحاجات واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمات غير الحكومية(٤٧).

وتتضمن وثيقة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة تعريفًا المنظمات غير الحكومية يحدد الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها فيما يلي:

"المنظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي. وهي توفر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية، ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة من قبيل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة"(٤٨).

وترى " **شهيدة الباز** " أن المفهوم يشير إلى تلك النوعية من المنظمات التي تتمتع بحد أدنى من المؤسسية بحيث لا تتخذ شكل النشاط المؤقت، ولاتهدف إلى الربح، فإنها وجهته إلى الغرض الذي أنشئت من أجله، كما أنها تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة وتدير أنشطتها ذاتيًا، ولا ترتبط بأحزاب سياسية أو تسعى للوصول إلى السلطة، و هذالا يمنع إمكانية أدائها وظائف سياسية مثل تدعيم المشاركة السياسية للمرأة مثلاً. وبالتطبيق على النظم العربية فإن المفهوم الأكثر تداولاً فيها لوصف هذه الظاهرة هو مفهوم الجمعيات [المنظمات] الأهلية الذي ارتبط بالنشأة الوطنية لكثير من تلك المنظمات في فترة الخضوع للاستعمار ثم احتفظ باستمراريته بعد الاستقلال تعبيرًا عن تواصل إحساس المواطنين بالانفصال عن النخب الحاكمة(٤٩). كما أن صفة الأهلي التي تطلق على هذا القطاع الذي يضم تلك التنظيمات تعبر عن وجود وشائج قوية تربطه بالقاعدة السكانية العريضة أو "بالقاعدة الشعبية"، ولوصف مبادرات نابعة عن المجتمع الأهلي والمجتمعات المحلية بأكثر مما هي نابعة عن الدولة(٥٠).

في حين ترى " أماني قنديل " أن استخدام تعبير المنظمات غير الحكومية NGOs وإن كان هو الأكثر شيوعًا في العالم إلا أنه ليس هو التعبير أو المصطلح الوحيد الذي يعبر عن نفس الظاهرة. فهناك تباين في المصطلحات التي تصف المنظمات غير الحكومية، كما يوجد تعدد في المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها وكل منها يركز على بعد معين أو سمة معينة أو واقع لهذه المنظمات، فهناك إلى جانب مفهوم القطاع الثالث Third Sector مصطلح القطاع التطوعي Voluntary Sector والذي يركز على أهم مدخلات القطاع وهو التطوع، ويُنتقد هذا المصطلح بأنه يغفل أن كثيرًا من النشاط في هذه المنظمات يقوم به فريق من العاملين مدفوع الأجر. وهناك مصطلح القطاع المستقل Independent Sector الذي يركز على الدور المهم الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج الحكومة والقطاع الخاص، إلا إنه في واقع الأمر فإن هذه المنظمات غير مستقلة تماما، فهي تعتمد في تمويلها على الحكومة والهبات الخاصة

والمصادر الأجنبية، وذلك إلى جانب اعتماد بعضها على بيع السلع والخدمات ويوجد أيضًا مفهوم القطاع المُعفَى من الضرائب والذي يعتمد على واقع معين لهذا القطاع وهو تمتعه بإعفاءات ضريبية، ولكن المصطلح يغفل عن الهبات التي تجعله يتلقى دعمًا ضريبيًا. وهناك مصطلح القطاع الخيري أو القطاع الوقفي، ويركز على ما يتلقاه القطاع من دعم ومساعدات ومنح خاصة إلا أن هذا لا يمثل المصدر الوحيد لتمويله. يوجد كذلك مصطلح الاقتصاد الاجتماعي: حيث يستخدم لوصف مدى واسع من المنظمات غير الحكومية في بعض دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا المصطلح يخفي وراءه نطاقًا متنوعًا من المنظمات يدخل بها التعاونيات وبنوك التأمين ومنظمات التسويق الزراعية. وهناك أيضًا مصطلح قطاع المنظمات غير الحكومية، وهو يستخدم لوصف القطاع في الدول النامية، إلا انه يعود فقط على جزء من المنظمات التي تنخرط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن نضيف إلى كل ما سبق مصطلح القطاع الأهلي والذي يسود في كثير من الدول العربية ليعبر عن المنظمات الأهلية، وهو مصطلح لا يلقى قبولاً من بعض السوسيولوجيين لأنه يتضمن علاقات ونمط إنتاج قديم يأخذ بثنائية العائلة أو القبيلة، والدولة ويتجاهل وجود المجتمع المدني. وبالرغم من ترويج ورواج مصطلح القطاع غير الربحي Non-Profit Sector وارتباطه بالواقع والقانون الأمريكي إلا انه لاقى انتشارًا واسعًا في السنوات الأخيرة، خاصة لأنه مرتبط بمصدر رئيسي للأدبيات في هذا المجال، وهذا المصطلح يؤكد على أن هذه المنظمات لا تسعى لتحقيق الربح، هذا رغم أن بعضها يحقق أرباحًا (تمثل عائد بيع السلع والخدمات)(٥١).

وترتيبا على ذلك، ورغم جدل المنظرين حول مفهوم المنظمات غير الحكومية، فإن هناك تعريفًا إجرائيًا للمفهوم يحظى بقدر كبير من التوافق يحدد الملامح الأساسية لهذه التنظيمات فيما يلي:

إنها منظمات تطوعية إلى حد ما، لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة أو الأعضاء، لا تسعى إلى الربح، لها إدارة ذاتية، لها هيكل رسمي منظم ؛ فهي مستقلة عن الحكومة، هي غير سياسية بمعنى أنها لا تخضع في أنشطتها لمرشح سياسي أو حزب سياسي ولكن لها أن تتبنى أهدافًا سياسة (مثل دعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان)، هذه المعايير تعكس التعريف الأصلي في اقترابه الوظيفي الإجرائي الذي اتفق حوله الباحثون من ١٢ دولة، في المرحلة الأولى لمشروع جامعة " جونز هوبكنز "،إلا أنه من الأهمية أن يأخذ هذا الاقتراب الوظيفي الإجرائي، في اعتباره التعريف القانوني أيضًا الذي يوسع أو يضيق من المنظمات غير الربحية ضمن القطاع الثالث، فهو قد يتسع ليضم الجماعات المهنية وجماعات رجال الأعمال (قوانين دول الخليج مثلا فيما تعلق بالجمعيات الأهلية) أو قد يتسع ليضم النوادي الاجتماعية والرياضية (حالة تونس مثلا)، أو قد يضيق القانون من هذه المنظمات ويستبعدها من تعريف الجمعيات الأهلية (حالة مصر التي لها قوانين خاصة للنوادي الرياضية والاجتماعية والجماعات المهنية، بل إن كل جماعة مهنية لها قانونها المستقل) (٥٢).

سادسا: الجمعيات الأهلية

انتقالاً من العام المجتمع المدني إلى الخاص، المنظمات غير الحكومية، إلى الأكثر خصوصية، الجمعيات/المنظمات الأهلية، يمكن تحديد ملامح الجمعيات الأهلية والتي تُعرف أحيانًا في السياق المصري بالمنظمات التطوعية الخاصة، فيما يلي:

١-أنها تنظيمات ذات ملامح مؤسسية ولوائح منظمة لعملها ومحددة لمجالات نشاطها ولعضوية الأفراد فيها. وهي من هذه الزاوية تختلف عن الطرق الصوفية من حيث

إنها أسبق تاريخيًا في النشأة حيث يعود تاريخ نشأتها إلى القرن الثاني الهجري، في حين تعود نشأة الجمعيات الأهلية في مصر إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

٢-أنها تنظيمات تطوعية نشأت بمبادرات شعبية، وبالتالي فهي تعكس مطالب واحتياجات مجتمعية ثقافية واجتماعية واقتصادية، وفي بعض الأحيان سياسية.

٣-أنها تنظيمات لا تهدف إلى الربح، حتى وإن كانت تقدم خدمات بمقابل مادي، باعتبار أن هذا المقابل يغطي نفقة الخدمة، كما أن العائد لا يُوزع على أعضاء الجمعية أو مجلس إدارتها وإنما يُوجه لدعم النشاط.

٤-تتبنى الجمعيات أهداف ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وبالتالي فهي قد تنشط في مجال واحد أو عدة مجالات في نفس الوقت وفقاً لطبيعة اللوائح المنظمة لها.

٥-تخضع الجمعيات إلى قانون ينظم تكوينها وتأسيسها، وإلى إشراف جهة إدارية محددة، ويتناول هذا القانون تفاصيل علاقة الجمعيات بالدولة(٥٣).

تتباين قوة القطاع الثالث بدرجة كبيرة من مجتمع لآخر؛ متأثرة في ذلك بحداثة تجربته وتاريخه السياسي، لاسيما مستوى سيطرة الدولة من خلال نظامها القانوني وسطوة الإشراف الإداري، ومن واقع قوة المعتقدات الدينية، وأحياناً بمستوى النمو الاقتصادي للبلد، وعلى وجه الخصوص حجم الطبقة المتوسطة المثقفة (٥٤)، إضافة إلى مستوى الثقافة الشعبية المدنية، تلك التي تعتبر البيئة الحاضنة للتطوع والاهتمام بالشأن العام.

ويرى "أرندت" أن السلطوية تجد بيئتها الصالحة للازدهار عندما يكون الأفراد معزولين؛ كل منهم متروك ليواجه قوة الدولة منفردا. ولهذا السبب، فإن القدرة الجمعية لمقاومة سلطوية الدولة تؤدي إلى استجابة الدولة لمطالب المواطنين المدعومين بقدرة التنظيم في كيانات أو منظمات تعبر عن احتياجاتهم وتبلورها للرأي العام، وزيادة الشفافية في أنشطة وعمليات الدولة والقطاع الخاص، بل وربما تفضي إلى حوار منظم. وهذا الوعي قد أجبر الأفراد في المجتمعات الديناميكية على تنظيم أنفسهم ونشأ قطاع ثالث متنامي في كل دول العالم وفقا لشروط بيئته الحاضنة في المجتمع وعلاقته بالدولة(٥٥).

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لمصر للعام ٢٠٠٨ والذي جاء تحت عنوان "العقد الاجتماعي في مصر دور المجتمع المدني"، فإن الفجوة القائمة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تلك التي ناقشها التقرير تمثلت في صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وقد عكست حرص الدولة على استمرار هيمنتها بتشديد الرقابة على مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني، وعلى إجراءات التسجيل، وعلى أنشطة هذه المنظمات. ومن المفارقات – وفقا لما يورده التقرير– أنه يتزامن مع تلك القيود الاعتراف بفعالية الشركاء من المجتمع المدني ودورهم في الرعاية الاجتماعية باعتبارهم امتدادا قويا لجهاز الدولة للخدمات(٥٦).

وفي سياق تلك العلاقة الملتبسة، فقد تلجأ منظمات القطاع الثالث لعدة آليات على صناعة القرار أو على المداولات السياسية والرأي العام. من أهم تلك الآليات الجمع بين قيادة المنظمة غير الحكومية وعضوية البرلمان، أو الجمع بين قيادة المنظمة غير الحكومية والانضمام لحزب سياسي؛ لاسيما الأحزاب الممثلة داخل البرلمان، وخاصة الإئتلاف أو الأحزاب الحاكمة. وكذلك التأثير من خلال وسائل الإعلام؛ حيث تقوم منظمات المجتمع المدني غالباً بنشر رؤاها عبر الصحف الحكومية والمعارضة وكذلك عبر البرامج التلفزيونية التي تناقش قضايا تهم الرأي العام. أما الآلية الرابعة للتأثير فهي

تراكم المعرفة ونقلها؛ وخاصة عندما يجمع المرء بين عضوية المنظمة غير الحكومية والانتماء لمؤسسة بحثية أو مركز دراسات وهو ما يخلق بيئة مستوعبة للمعرفة داخل منظمات المجتمع المدني.

ومن النماذج التي توضح أهمية تعاون القطاع مع الدولة لعلاج حالة التناقض القائمة بين الحكومة الهولندية والمؤسسات غير الربحية وطبيعة تطور ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والمؤسسات غير الربحية، يبين "برندسين وبيب" (٥٧)، أهمية الفصل بين المجتمع السياسي و الطائفي على تطوير القطاع غير الربحي وتعاونها مع الدولة في استيعاب مجموعة متنوعة واسعة من المنظمات غير الربحية مع مختلف الخلفيات الدينية والمجتمعية، وفي سبيل ذلك أنشأت هولندا آلية متقنة للتعاون غير الربحي للحكومة المنظمات غير الربحية تلك التي تقوم بوظائف تقديم الخدمات ووضع السياسات. وذلك لوجود قناعة أن ذلك القطاع منفردا لا يستطيع حل المشكلات الاجتماعية الحالية.

أشار"رانسي" (٥٨) في دراسته لتطوير مجال الخدمة الاجتماعية الإيطالية، حيث أسس نوع من الشراكة بين القطاع الثالث والحكومة وفق ملامح رئيسية لتطوير الشراكة من منظور طويل الأجل. معتمدا التحول التدريجي نحو نموذج يجمع بين منطق السوق والتوجه التشاركي. فتنظيم الدولة قد تم تعزيزه بشكل متناقض من أجل السماح للمزيد من الشفافية وحرية الاختيار والتخطيط المشترك الفعال. مع ذلك، فإن نقص الموارد المالية والفنية يقوض هذا النظام الجديد بسبب الترتيبات المحلية من الطراز القديم.

في ذات السياق يشير " باكويرو" في دراسته النقدية لطبيعة العلاقات الحالية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في منطقة أمريكا اللاتينية؛ وحاول فيها الكشف عن الإستراتيجيات المحتملة التي يمكن اعتمادها للتعاون بين هذين الكيانين.حيث انطلق من فرضيتين أساسيتين فحواهما أن مشاركة الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى سوف تؤدي إلى إجراءات حكومية أكثر كفاءة، وأن الدعم الحقيقي للمواطن ينشأ من واقع العمل الحكومي. ومن ثم، فعوضا عن أن تكون العلاقة في شكل معارضة واستقطاب من قبل المنظمات الأهلية، وقمع وإخضاع ومحاولات تجريم من جانب الحكومات (Bacallao-Pino,2016)، أو علاقة تعكس الخلافات بين الحكومة والجهات الاجتماعية الفاعلة الأخرى (Campos, Mendonca, & Alves, 2012)، ينبغي أن تعتمد على إستراتيجيات من شأنها تحقيق المزيد من المشاركة الكاملة من منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة السياسات العامة لإتاحة الفرصة للمشاركة في تشكيل الأجندات العامة، وتنفيذها، وتقويمها. وفي السياق ذاته، يرى "ميلبورن وكوشمان" (Milbourne & Cushman, 2013) أن ثقافات السوق المتزايدة وقوانينه الطاغية، وعدم اتساق الثقافات التنظيمية والترتيبات السائدة، جنبا إلى جنب مع تقييد اللامركزية في الحكم وعدم إتاحة الفرصة للمجتمعات المحلية للعمل والابتكار كلها من العوامل التي تحول دون التأثير الفاعل والمرجو من القطاع الثالث وخدماته المجتمعية.

سابعا : إشكاليات تعوق القطاع الثالث

١- علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

إن العلاقة بين المجتمع والدولة ليست علاقة نفي واثبات، وإنما هي علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون للطرف الآخر، بقول آخر لم يعد الخيار مطروحا

بين الدولة والديمقراطية تنتفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنه قادر على إدارة شئونه، فالمجتمع المدني شرط لوجود الدولة والدولة شرط وجود المجتمع المدني (٥٩).

إن ثمة حقيقة تتضح ملامحها من هذا السياق، حيث يثار حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني جدل لا يخلو من شك متبادل، وتستمر العلاقة وفقا لهذا النمط ويحددها تداخل وتفاعل أدوار الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة وتعارضهما تارة أخرى، فإذا كان المجتمع المدني يرصد أخطارا يمكن أن تلحقها الدولة أو السلطة السياسية به، فالدولة ترى إمكانية تحول مؤسسات المجتمع المدني إلى خدمة المصالح الخاصة، أو السعي للربح والنفوذ، ليصل الصراع بين القوى الاجتماعية إلى حد العنف وهو ما تعتبره الدولة خطرا حقيقيا(٦٠).

إن ثمة ضرورة لعرض بعض الاعتبارات الأولية فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع المدني المعاصر قبل أن نستعرض الدراسات المصرية الإقليمية حول تلك القضية، فقد تتضح محددات جدلية تلك العلاقة.

أولا : أن ثمة تطور هام قد حدث في الكتابات السوسيولوجية حول علاقة الدولة بالمجتمع، حيث تجاوزت فترة التمركز حول " نموذج الدولة "، كما جاء في أعمال هوبز وهيجل، وماركس ولينين، ماكس فيبر، وريمون آرون، وتعداه إلى الاهتمام باكتشاف الممارسات الاجتماعية الأخرى، مثل الحركات الاجتماعية الطلابية، والنسوية والهامشيون، والتمييز العنصري، وبداية من جرامشي ودراساته عن المجتمع المدني، ومدرسة فرانكفورت " آرنو، ماركوز، هابرماس " حول الرأسمال الرمزي، ثم أعمال عالم الاجتماع المعاصر " بورديو " وتركيزة على إعادة الاهتمام للفاعلين الاجتماعيين، أصبحت مفاهيم الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني في بؤرة الاهتمام السوسيولوجي.

ثانيا: يجب أن نميز بين عودة مفهوم المجتمع المدني في الحقبة التاريخية المعاصرة في المجتمعات الأوربية وتلك الدوافع والأسباب لاستخدامه في الدول النامية ومنها المحيط العربي، فقد تبلور المفهوم في أوربا لإعادة عملية التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، حيث ظهرت مقولات " دولة أقل ومجتمع مدني أكثر "، أما في الدول النامية فقد ظهر ليقاوم النظم الاستبدادية التي تعتبر الدولة ملكا لها، وتسخر كافة أجهزة المجتمع لخدمة مصالحها (٦١).

ثالثا : إن المجتمع المدني يمكن أن يكون مساندا للدولة أو معارضا لها، ففي الحالة الأولى يصبح المجتمع المدني مصدرا للشرعية في سياق مشاركة منظماته وقواه الاجتماعية في صنع القرار أما الحالة الثانية، تتصدى فيها الدولة بجهازها ومؤسساتها لكل عمليات التغير وتعطي لنفسها الحق في ملاحقة التجمعات والتنظيمات المدنية بشتى وسائل الرقابة والقرارات.

رابعا: لا يمكن التسليم بأن المجتمع المدني والدولة مفهومان متقابلان، بل متلازمين ومتكاملين، فالمجتمع المدني ينهض ويؤدي رسائل فقط في ظل دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة، وتعمل على فرض القانون، كما أنه لا يجب أن نتصور وجود دولة وطنية قوية دون مساندة حقيقية وفاعلة من مؤسسات المجتمع المدني، وعليه يجب أن يفهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني و النظم الاجتماعية، وما كان في حقبة تاريخية من شئون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شئون المجتمع السياسية والعكس.

خامسا: في سياق علاقة المجتمع المدني بالدولة في المحيط العربي، مازال للدولة اليد العليا في تحديد هامش حركة المنظمات الأهلية ودورها وغياب الحدود الفاصلة بين العمل الأهلي والحكومي، وإهدار شرط الإدارة الذاتية (٦٢).

سادسا: إن الديمقراطية لا تنشأ إلا في وجود دولة قوية، شريطة أن تكون ليبرالية تحترم القانون والمؤسسات الدستورية، وللقيم الديمقراطية دور محوري في توفير الشروط الأساسية لذلك والتي تتطلب إشاعة الثقافة المدنية في المجتمع، تربية المواطنين في سياق تلك الثقافة وتدريب المواطنين عمليا على الممارسة الديمقراطية وإكسابهم خبرة تلك الممارسة، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني هي الإطار الأمثل للقيام بهذه المهام.

سابعا: إن درجات التعاون والتوتر بين الدولة وتكوينات المجتمع المدني تختلف باختلاف مجال النشاط والتعاون يزداد بين الحكومة والمنظمات التي تسهم في مساندة الدولة من خلال سد الفجوات أو ثغرات الأداء الحكومي، أو من خلال اضطلاع البعض بدور في تنفيذ الخطة القومية، بينما ترتفع حدة التوتر بين الحكومة والمنظمات إذا أدركت الأولى أن نشاط بعض هذه المنظمات يتضمن تهديدا أو تحديدا لها (٦٣).

وفي سياق الرؤى المثارة على ساحة التحليل السياسي والاجتماعي المصري، يتضح أن مسألة مستقبل علاقة المجتمع المدني بالدولة تستحوذ على حيز كبير في المناقشات، وأن كانت غالبية تلك الرؤى والمقولات التحليلية تتمحور حول فكرة مؤداها أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني غير متوازنة، تميل إلى هيمنة الدولة، إلا أن هناك مقولات أخرى تذهب إلى إمكانية إحداث التوازن وإجراء تغييرات هيكلية جوهرية تؤدي إلى مزيد من الاتساق(٦٤).

وانطلاقا من إرث الدولة المركزية والسلطة في مصر يصوغ "عبدالفتاح "مقولته حول علاقة الدولة بالمجتمع المدني حيث يرى أن ارث الدولة التسلطية أدى إلى تشكيل مجموعة من الإدراكات النخبوية والبيروقراطية والأمنية السلبية إزاء المبادرات الطوعية في مجالات العمل السياسي والاجتماعي والثقافي، حيث أدى التغير في شكل النظام السياسي إلى التأثير على الثقافة السياسية شبه الليبرالية والتعددية الحزبية والقيم السياسية الديمقراطية مما أنتج تصور النخبة الحاكمة لأدوار الجمعيات الأهلية واعتباراها أداة للدولة، تخضع لرقابتها الإدارية والسياسية والأمنية(٦٥).

وفي السياق ذاته تذهب " أماني قنديل " إلى أن التيارات الفكرية السياسية السائدة في المجتمع المصري كانت لها دائما انعكاسات على تشكيلة المجتمع المدني وبدأت المؤسسات المدنية ساحة لفعاليات هذه التيارات في كل مراحل تطور المجتمع المدني.

وحول علاقة الدولة بالمجتمع المدني يرى " IBRAHIM FERHAD " أن التحول الديمقراطي للنظم السياسية في الدول العربية سوف تستغرق وقتا طويلا، وإذا تم ذلك سيكون على المدى البعيد، ولن يتحقق ألا بقيام مؤسسات مجتمع مدني تعمل على تحقيق التوازن مع النظم السلطوية المسيطرة.

وفي السياق ذاته ترى " Auge Michele " في مقالها حول الطرح المصري لمفهوم المجتمع المدني، بالرغم من وجود اختلاف جوهري حول طبيعة ومضمون مفهوم المجتمع المدني بين القوى الرئيسية المكونة له وكذلك في الوسط الأكاديمي، إلا أن هذا المفهوم وصل إلى مستوى الإقرار والاعتراف، وأصبح يشير إلى شبكة كبيرة من المؤسسات المستقلة وغير الرسمية.

وقد عمدت "Auge " في سياق تساؤلها عن دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسية العامة للمجتمع المصري وعلاقتها بالدولة وإمكانية التأثير الفاعل على توجهات النظام السياسي من أبعاد بنائية، من أن الجدل الحقيقي حول واقع ومستقبل المجتمع المدني يرتبط بشدة بالتطور الديمقراطي حيث يتمظهر المأزق الأهم في طبيعة تلك المنظمات

غير الديمقراطية، ويرجع ذلك لأسباب بنائية داخلية عديدة وكذلك لأسباب متعلقة بأهدافها، فهي في النهاية بعيدة عن الشكل الديمقراطي بالمعنى المتعارف عليه.

وحسب رؤيتها في دراسة أخرى لمكونات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة في مصر، لا تعتبر الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية من مكونات منظومة المجتمع المدني، لأنها نشأت داخل عباءة النظام السياسي وذات صلات وطيدة بمؤسسات الدولة، **وعليه تقصر منظومة المجتمع المدني في مصر على المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بدرجة من الاستقلالية.**

وتشير إلى أن واقع تلك المنظمات في علاقتها بالدولة يضع شرعية النظام المصري في مأزق حيث تنحسر قدرة النظام السياسي على السيطرة والتأثير في كثير من المجالات المجتمعية لصالح القوى الإسلامية والعلمانية المنتشرة في تلك المنظمات وعليه تستخلص "Auge " من دراستها نتيجة مؤداها أن التطور الديمقراطي مرتبط بالمجتمع المدني، وأن تتحقق الأول على المدى البعيد فيظل ذلك مرتهنا بوجود وتطور مجتمع مدني قادرا على تحقيق التوازن بينه وبين السلطة المركزية للدولة.

أن أحد أبرز المنظرين الألمان المهتمين بالمجتمع المصري " بيتر بفالكا Peter Pawalk " الذي يؤكد على استراتيجية " التوفيق الإصلاحي " حيث يذهب أنه حينما شعر النظام الأبوي الجديد بأنه في حالة تحد مع القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة، وأن مبادئ وأسس حكمه في خطر، استجاب بأليات الضبط المعقدة والتي تراوحت بين إعادة تنظيم البناءات والكيانات، بمعنى إقامة مؤسسات أو منظمات سياسية جديده لها وظائف ضبطية، وزحزحة ميزان القوى الاجتماعية، وإضفاء طابع المعيارية على السلوك السياسي في إطار قوانين وتدابير خاصة، بالإضافة إلى الأسلوب الأمني الصارم وهذا يعني وفقا لرؤية" بفالكا " أن الإصلاح التدريجي ممكن الحدوث ولكنه مرتهن بقدرة المجتمع المدني في ممارسة ضغوط ناجحة على الأنظمة ومؤسسات الحكم (٦٦).

وهنا يربط "Mohsen massarrat" بين فاعلية منظمات المجتمع المدني غير الحكومية وإعادة توزيع الأدوار الاستراتيجية للسلطة السياسية، وتوسيع مجال المشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسيات، على أن يتم ترسيخ إعادة تقسيم الأدوار وضمان حقوق تلك المنظمات في سياق دستوري، ويقترح تأسيس مجلس خاص لتلك المنظمات بجانب البرلمان ومجالس البلديات، يختص بالقضايا الهامة موضع الاختلاف المجتمعي، مثل السياسية البيئية، وضمان السلام والبطالة والتعاون الدولي من أجل تنمية دول الجنوب، المرأة... ألخ.

ويهدف "massarrat "من وضعية منظمات المجتمع المدني التوضيح بأهمية كسر احتكار الدولة، ووضع سلوكها باستمرار تحت ضغط نقدي لمصلحة المجتمع في سياق مشروع، كما أن المشاركة الفاعلة في التأثير على السياسيات العامة وصياغاتها تعطي الدافعية وتشجع المواطنين على التفاعل في طرح حلول للمشكلات المجتمعية، وتحمل المسؤلية تجاهها.

وهنا تذهب" أماني قنديل " أن مؤسسات المجتمع المدني" القطاع الثالث " قد تفاعلت إيجابيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها المنطقة العربية، وقد طرأ عليها تغيرات جوهرية سواء من حيث أنماطها أو حجمها وفي تبنيها لقضايا المرأة والبيئة الثقافية ورعاية المحتاجين وضحايا العنف المدني والكوارث

الطبيعية، وترى أن ما أبداه القطاع الثالث من وعي وقدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية أمر يدعو إلى التفاؤل، ويفتح أفاقا جديدة للأمل في مستقبل هذا القطاع في البلدان العربية(٦٧).

في سياق الجدل المثار حول علاقة المجتمع المدني بالدولة في مصر كأهم إشكالية لتطور المجتمع المدني في الحقبة التاريخية المعاصرة يتضح وجود أزمة ثقة لا يستطيع أي تحليل علمي تجاهلها، وتعتبر تلك الأزمة نتاجا لتراكمات العلاقات التي حكمت الدولة والمجتمع المدني من أوائل القرن الماضي، وقد زادت أزمة الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عمقا مع تزايد صعود التيار الإسلامي على النفاذ للعديد من المنظمات الوسيطة كالجمعيات الأهلية والنقابات مما جعل الدولة تشدد من آلياتها بوسائل متعددة، لتمنع التيار الإسلامي من التحكم في مؤسسات المجتمع المدني

ولتلك الأسباب مجتمعة نعتقد أن جزءا كبيرا من محددات تطور المجتمع المدني يرتبط بعلاج أزمة الثقة بين تلك المؤسسات والدولة، في إطار جديد تحكمه الحاجة الماسة لتكيف وتوافق بنى ووظيفة الدولة التقليدية مع آثار وتجليات العولمة والتغييرات الكونية، خاصة إذا ما كانت الدولة مضطرة لأن تنسحب من ميادين كثيرة تقليدية، وترغب بأن تقوم مؤسسات المجتمع المدني بسد هذا النقص والوفاء باحتياجات كثير من الفئات التي تخلت الدولة عنها. إن عملية التسليم والتسلم هذه بين منظمات المجتمع المدني والدولة لا يمكن أن تتم بصورة جيدة في ظل مؤسسات هزيلة، يزيدها هزال أزمة الثقة مع الدولة وسياق من آليات المعوقة.

٢- الثقافة المدنية والمؤسسية:

تعتبر الثقافة المدنية إحدى القسمات المشتركة في الجدل المعاصر حول مؤسسات المجتمع المدني بشأن تطورها وكذلك المعوقات التي تحد من انطلاقها، ورغم تباين الإيديولوجيات للمقولات والتوجهات النظرية في العلوم الاجتماعية المهتمة بتلك الظاهرة، إلا أنها في الغالب تؤكد على أهمية الثقافة المدنية لنمو استقرار مؤسسات المجتمع المدني وإثراء فاعليتها في المجتمع.

تساؤلات عديدة تطرح نفسها لارتباط المفهوم بالعديد من الظواهر والكيانات والثقافات ولأنه في النهاية سلوك مكتسب يتعلمه المواطن، يثار بداية التساؤل حول كيفية غرس الروح والسلوك المدني لدى المواطنين ؟ ومدى تأثير الثقافة العامة في المجتمع على تشكلها، وعلاقة الثقافة المدنية كسلوك بالسمات العامة للشخصية القومية، وما طبيعة دور المؤسسات الاجتماعية الوسيطة وتلك التي تتبع الدولة ؟ جميعها أسئلة ترتبط بمحتوى الثقافة المدنية ذاتها (٦٨).

ويتشكل مضمون الثقافة المدنية بمجموعة عناصر مثل المشاركة والنزوع للعمل التطوعي، وسيادة قيم التسامح وقبول الآخر، وقبول التنوع والاختلافات، والتأكيد على إدارة الاختلافات والصراعات بشكل سلمي، وإعمال قواعد المحاسبة السليمة التي تراعي الشفافية، وترسيخ قيم الحوار وتوفير ضمانات الحرية العامة، وغير ذلك من قيم وضوابط الديمقراطية كحرية التجمع واحترام المبادرات الفردية الخ.

وفي الجانب السياسي يستخلص " أحمد زايد " أن الشخصية المصرية أميل للشك في السلطة متمثلة في أجهزة الدولة وموظفيها، وعليه يتوقع أن تصبح العلاقة بين الدولة والجماهير علاقة غير محددة المعالم مليئة بالتناقضات، كما يبدو أن الثقافة السياسية في المجتمع المصري تقوم على المعرفة بالأشخاص أكثر من المعرفة بالمؤسسات والتنظيمات السياسية، ولا يخفي عن المراقبين لحركة الناخبين والسلوك الانتخابي أن أكثر

من نصف سكان المجتمع المصري يتواجد خارج نطاق الممارسة السياسية، " الأمر الذي يكشف عن أن المجتمع المصري لم يصل بعد إلى مستوى يمكن معه الحديث عن المشاركة السياسية الفاعلة أيضا [٦٩].

يربط " محمد السيد السعيد" بين اللامبالاة وتشكيل الثقافة المدنية، حيث يرى أنها تضرب بجذورها في أعماق الثقافة، وتهدد كيان المجتمع وبناءاته ومستقبله ويعرفها بأنها تلك القدرة الفذه غير المحدودة على التحمل ومهما كانت مرجعيات تفسيرها سواء أرتكن إلى لوم الظروف الاقتصادية الضاغطة، أو على لوم النظام السياسي الذي لايتيح فرصة حقيقية للمشاركة السياسية على قاعدة من الأمان والاطمئنان، فإنها ستظل نصلا يهدم كل محاولات بناء ثقافة تعكس مبالاة المجتمع والمواطنين إزاء شئونها على نحو تطوعي.

وفي ذات السياق وحول شيوع اللامبالاة وتأثيرها في تشكيل الثقافة المدنية وكذلك هيمنة الدولة على مؤسسات المجتمع المدني نرصد رؤية " ثناء عبدالله " حيث ترى أن شيوع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الاغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردي وتفاقم حالة الفقر والأمية، وتتجسد في صورتين.

الأولى: التبلد السياسي، بمعنى عدم الاكتراث بالقضايا السياسية وعدم الرغبة والتجاهل السياسي العام، والعزوف عن التصويت، وطرح المصلحة العامة جانبا وتركيز الاهتمام على المصالح الشخصية وشيوع روح عدم الانتماء.

ثانيا: العنف وبخاصة من أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع، ومع تزايد الشعور بالإحباط نتيجة للحركات الاجتماعية تصبح هذه المشاريع مصدرا للتهديد على النظام السياسي والمجتمع، ويتمثل الاغتراب نفسي محبط في العديد من المكونات، كالشعور بالعجز والاستياء والنفور والشعور بعدم الثقة واليأس.

أن ثمة حقيقة تشير إلى وجود علاقة بين مستوى التعليم، ودرجة وعي وإدراك الجماهير وإشكاليات المجتمع المصري من ناحية، وحتمية تطوير مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة الطوعية الفاعلة في مناشطه من ناحية أخرى تتضح معالم تلك الإشكالية إذا تفحصنا نسبة الأمية وانتشار الشرائح التي دخلت دائرة الفقر والمهمشين وانخفاض فرص العمل وتزايد نسبة البطالة مما يزيد من ضغوط الحياة اليومية.

إن ماسبق أصبح يمثل عائقا في تطوير مفهوم الثقافة المدنية وفي علاقاتها بالمجتمع المدني ــ فالثقافة التي تفضل التمركز حول الفرد سواء كان رئيسا لمؤسسة أو قائدا للدولة والتي تكرس الانتماء العائلي والقبلي تؤدي إلى عرقلة تطور مجتمع مدني قوي.

والمؤسسية هي السمة الفارقة بين العمل المنتظم الذي يؤسس على معايير عمل معترف بها وفق قواعد أقرها المجتمع، وبين العمل المرتجل الذي يتقرر وفق الظروف أو المواقف الحياتية والمؤسسة كما وردت في أعمال " هارت فيل " هي منشأة اجتماعية تتحدد بإستمرار الوقت، كما يجب أن يفعل من الموقف الاجتماعي[٧٠].

Eine institution ist eine soziale einrichtung auf dauer bestimmt، was getan warden

في سياق هذا الفهم فإن المؤسسات الاجتماعية – مكونات المجتمع المدني – تحدد أفضلية الفعل الاجتماعي وتتحكم فيه، وتمارس بالضرورة تأثيرات معيارية وهي بذلك تقوم بوظيفيتين، الأولى لأعضاء المجتمع حيث أنشأت من أجل حاجاتهم الطبيعية، والثانية تؤمن للمجتمع حيث تؤمن استمراريته وبناءاته[٧١].

ووفق هذه الرؤية يمكن اعتبار عمليات ترسيخ وتوثيق أنماط ونماذج السلوك الاجتماعي بانتظام في ظرف محدد على أنها عمليات المؤسسية في هذا السياق وانطلاقا

من قراءة لواقع المجتمع المدني يشير " حسين علوان " إلى أن واقع المجتمع العربي لا يسمح بدور المجتمع المدني، وذلك لاحتلال الزعيم مكانا فريدا، وإن إشراك النخب السياسية يأتي وفقا لنظام التزكية وليست الكفاءة كما أن الانتخابات التي تجري بطريقة تزكية القرارات المتخذة من القمة وعليه لرؤية " علوان " فإن ضعف المؤسسية مازال يمثل الطابع الرئيسي للعملية السياسية لأنها تصطدم بمعضلتين:

الأولى: تتمثل في أن بناء المؤسسات يستغرق كثير من الوقت والجهد والتخطيط حتى تكتسب المؤسسات الشرعية وتتضح وظائفها وأجورها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى.

الثانية: تكمن في عدم رغبة القيادات السياسية في بناء السياسية في بناء مؤسسات لأنها ترى فيها قيدا على حرية حركتها وقدرتها على المناورة والانفراد بصنع القرارات(٧٢).

يتفق "بسام طيبي" على أهمية المؤسسة في تطور المجتمع المدني، حيث يؤكد على وجود علاقة قوية بين غياب المؤسسات الاجتماعية الفاعلة ووجود درجة عالية من التسييس، وفي تأويله لذلك يرى أن غياب تلك المؤسسات النشطة سيؤدي إلى تشتيت مصدر السلطة مما يجعلها آلية متناقلة يسهل الحصول عليها كما يسهل فقدانها، ويصبح الولاء مرتبطا بالأشخاص وليس بالمؤسسات وتبدو السلطة، وكأنها تمارس من أشخاص وعليه تضرب الأساس الفكري لعملية المؤسسية(٧٣).

وفي إطار عرضه لأهم المشكلات التي تواجه المجتمع المدني المصري يعرض " الغزالي حرب " لقضية المؤسسية، حيث يرى أنها تتعلق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصري نفسه ويمكن تسميتها بضعف تراث المؤسسية في مصر، بسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موغلة في التاريخ المصري القديم والحديث، حيث ترسبت لدى المصريين ثقافة معينة وسلوكيات تضع كل المسؤولية على الحكومة المركزية وتغذي النزعة الفردية وتتنافى مع روح العمل الجماعي أو المؤسسي (٧٤).

متسقا مع " الغزالي حرب " يصوغ " عبدالفتاح " بعض إشكاليات المجتمع المدني في سياق الثقافة السائدة، حيث يرى أن ثقافة العاملين في المجتمع المدني هي امتداد لتقاليد وقيم العمل البيروقراطي والإجباري الحكومي، لأن بعضهم يمثل امتداد لهذه الخبرات التي يحكمها الخوف والتردد وعدم الإبداع الإداري، كما أن ضعف ثقافة التطوع أدى وفقا لرؤيته إلى انعكاسات سلبية على أداء منظمات المجتمع المدني، ويشير إلى أن الميلاد المتعثر للفردية ففي المجتمع المصري، يشكل عائقا تكوينيا إزاء الإسراع في عمليات تشكيل المجتمع المدني واستقلاليته النسبية.

وتجدر الإشارة إلى أن العلوم الاجتماعية قد طورت العديد من المؤشرات يمكن في سياقها الكشف عن درجة المؤسسية وفاعلية تلك المؤسسات في المجتمع المدني، ومن تلك المؤشرات ما جاء في أعمال صموئيل هنتجنون والذي حصرها في أربعة مؤشرات :

- قدرة المؤسسة على التكيف والتوافق مع المتغيرات الاجتماعية الداخلية والخارجية، بمعنى أن تتمتع بديناميكية ومقدرة تجعلها قادرة على استيعاب الظروف المجتمعية دائمة التغيير وما يحدث للقوى الاجتماعية من تطور.
- يتمثل المؤثر الثاني، في درجة التعقد والكفاءة التنظيمية حيث تظهر أسلوب العمل والأداء الوظيفي داخل المؤسسة ويرتبط البناء التنظيمي هنا طرديا بدرجة المؤسسة، فكلما زادت درجة التعقد والتشابك التنظيمي زادت فرصة الاستقرار المؤسسي وتنخفض فرصة ظهور " الشخصنة " وتتضح درجة الديمقراطية في سياق أساليب صنع القرار وشغل الوظائف، وإدارة الأزمات، ويتمظهر التشابك في طبيعة الانتشار الإقليمي الأفقي والرأسي والتأييد الذي تتمتع به المؤسسة.

- ويكمن المؤثر الثالث في قدرة القطاع الثالث في قدرة المؤسسة على التماسك والترابط الداخلي حيث تحد الصراعات والانشقاقات داخل المؤسسة أو بين القوى الاجتماعية التي تمثلها من فرصة النمو والاستقرار المؤسسي.

وتعتبر درجة الاستقلال مؤشرا هاما لتمتع المؤسسة بدرجة عالية من الاستقلال في التمويل والإدارة والفكر والبرامج والكوادر، كلما عكست درجة عالية من النمو والاستقرار المؤسسي، ويمكن إضافة القاعدة الجماهيرية كمؤشر هام للمؤسسة، حيث تتضح من حجم العضوية أو حجم الجمهور المتعاطف معها ودرجة انتماء ووعي الجمهور بالدور الذي تؤديه كما ترجح بعض الدراسات اعتبار مستوى الخطاب بين مؤسسات المجتمع ومدى الاحترام والالتزام بقواعد الثقافة المدنية كأحد المؤشرات على نضج مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة وليس دليلا على درجة المؤسسية داخل المؤسسة فحسب، وقد طبقت تلك المؤشرات على منظمات المجتمع المدني وتلاحظ أن درجة النمو والاستقرار المؤسسي متدنية ولا تناسب حجم وخبرة وتاريخ هذا القطاع في مصر (٧٥).

ثامناً: العوامل المؤثرة على المشاركة في القطاع الثالث

في مقابل نظرية "الإدارة العامة الجديدة" New Public Management التي لجأت إلى آلياتها وتطبيقاتها دول مختلفة منذ عام ١٩٨٠ لانجاز عملية الإصلاح الإداري في القطاع العام وجعله أكثر حداثة، والتي اعتمدت على فرضية السوق والتوجه نحو الخصخصة للقيام بالأدوار التي تضطلع بها الحكومات فيما مضى في محاولة لضبط التكلفة على الحكومات، فإن "نظرية الحوكمة الجديدة" New Governance Theory تشدد على نقاط القوة التي يمكن أن تعمل من خلالها منظمات القطاع الثالث في توفير الخدمات التي يتم تمويلها من المال العام. حيث أن تلك المنظمات تتسم بمزايا كثيرة في توصيل الخدمات، تلك التي تعجز الحكومات بالوفاء بها وأهمها:

(١) تمتع المنظمات غير الربحية بدرجة عالية من المرونة ناجمة عن السهولة النسبية في تشكيلها وحلها علاوة على قرب مجالس إدارتها من العمل الميداني على أرض الواقع.

(٢) أن البنى المؤسسية القائمة في العديد من برامج تلك المنظمات تجعلها قادرة على بدء العمل في فضاءات متعددة قبل أن تشرع الحكومات في وضع برامج تنموية تستهدف تلك المجالات.

(٣) أن نطاق عمل تلك المنظمات أصغر عموما، ىوفر فرصا أكبر لتطوير الخدمات المناسبة لاحتياجات العملاء.

(٤) أنها تنطوي على درجة من التنوع سواء في مضمون الخدمات أو في الإطار المؤسسي الذي تقدم في سياقه.

(٥) زيادة فرص الحصول على الموارد الخيرية الخاصة والعمل التطوعي، مما يمكن أن يعزز جودة الخدمة المقدمة والموارد المالية اللازمة؛ وأخيرا اشتمالها على آليات لتعزيز القيم الاجتماعية المهمة الأخرى، مثل الحرية الجماعية والفردية، والتنوع، والشعور بالمجتمع، والنشاط المدني (Salamon, Toepler, 2015: 2167-2168).

مع ذلك، يوثق عدد من الباحثين العوامل التي تعوق عمل منظمات القطاع الثالث بمختلف أشكالها وأغراضها. حيث يركز بعضهم على الجانب القانوني كالقوانين المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية للمنظمات غير الربحية (Shapovalova, 2015)، والأعباء

التنظيمية والتشريعات المقيدة لها مثل قانون العملاء الأجانب في روسيا (Salamon, Benevolenski & Jakobson, 2015).

ويضيف المكاوي ومحسن (El-Mikawy & Mohsen, 2005: 4) عددا من العوامل المهمة المؤثرة على مدى انخراط المنظمات غير الربحية في المجال العام، والتي من بينها: **أولاً**، القوانين المنظمة لمنظمات القطاع الثالث التي تسمح للحكومة بالتدخل في عملياتها الداخلية. **ثانياً**، قلة أو غياب الموارد المالية للازمة لدعم عمل هذه المنظمات وزيادة قدرتها. **ثالثا**: ضعف الرغبة والقدرة على بناء جسور للتعاون بين منظمات القطاع الثالث وبعضها. وفي الحالات القليلة التي يحدث فيها التعاون – وهو قليلاً ما يحدث– فإنه يثبت فعالية ونجاحه.

في السياق ذاته، يعرض شكر (Shokr, 2009: 3-4) لبعض المعوقات التي تحول دون انطلاق منظمات القطاع الثالث في مصر؛ من بينها غموض والتباس القوانين التي تنظم تسجيل هذه الجمعيات لتأخذ الصفة القانونية، بالإضافة إلي سيطرة الدولة على المجتمع المدني، ومحدودية الموارد المالية، وقدرة الدولة على حل منظمات المجتمع المدني، والعقوبات الوخيمة التي قد يتعرض لها من يتصدرون هذه المنظمات. وهو ما يؤكده (Salamon & Anheier, 1996: 13) من أن وضوح الوضع القانوني لهذه المنظمات غالباً ما يكون استثناءً وليس قاعدة.

في المقابل، يعاني القطاع التطوعي من أوجه قصور متأصلة في سياق عمله كآلية لتلبية الحاجات العامة، وهو ما يطلق عليه البعض "الفشل التطوعي" voluntary failure''. من أهم تلك القيود: القصور الخيري: ويقصد بها عدم حصول المنظمات التطوعية على الموارد الكافية وعلى نحو مستدام بما يكفي للتعامل مع مشاكل خدمة الإنسان في المجتمع الصناعي المتقدم. إلى جانب عدم قدرة تلك المنظمات على توفير رأس المال بسبب الحواجز القانونية على توزيعها للأرباح، مما ينتج عدم قدرة تلك المنظمات على توسيع عملياتها. ثانيا: الخصوصية الخيرية: نزوع المنظمات غير الربحية والجهات المانحة للتركيز على مجموعات معينة من العملاء أو على مناطق جغرافية معينة في مقابل استبعاد الآخرين؛ ما يخلق تفاوتات هائلة في توفير المساعدة المطلوبة. ثالثا: الأبوية الخيرية وتعنى بها الصعوبة التي تواجهها هذه المنظمات في إقرار الاستحقاقات والواجبات عوضاً عن الامتيازات، ومن ثم الصعوبة التي تنطوي عليها في تعزيز الشعور الحقيقي لتمكين الجدارة الذاتية. رابعا : ممارسات الهواة في العمل الخيري: الافتقار إلى الاحتراف في المنظمات التطوعية وما يترتب على ذلك من صعوبة في اتباع النهج المهني الاحترافي في التعامل مع المشاكل الإنسانية المعقدة (Salamon, Toepler, 2015: 2163).

على إثر ذلك، يوجه الباحثين اهتمامهم للعوامل الشخصية والتنظيمية من حيث أثرها على المشاركة التطوعية المؤسساتية، وكذلك نتاج هذه المشاركة على الأفراد أنفسهم. فقد سعى " وديارد وغرابل" (Woodyard & Grable, 2014) لاستكشاف العلاقة بين المشاركة في السلوكيات الخيرية والجوانب الشخصية وتحديدا جودة الحالة

الشخصية للمشاركين موظفاً نظرية التبادل الاجتماعي social exchange theory لنمذجة العوامل التي تؤثر على المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية باعتبارها التكاليف، والتوجه الديني والخيري على أنهما الحافز أو المكافأة، وأخيرا جودة الحالة الشخصية بوصفها الربح العائد جراء هذه المشاركة؛ منتهيا من ذلك إلى العلاقة الوثيقة بين السلوك الخيري والحالة الشخصية الجيدة. وهو يتفق في ذلك مع ما انتهى إليه "غان" (Chan, 2016) من وجود آثار للدعم الاجتماعي العملي والانفعالي على التغيرات في الرفاهية الشخصية والمهنية للعاملين والمشاركين في الدورات التدريبية للمؤسسات التي تهدف إلى النواحي الاجتماعية.

تاسعاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

يشكل المجتمع المدني قطاعاً ثالثاً يمثل جانباً كبيراً من الموارد غير المحددة التي يمكن أن تضيف الكثير إلى الموارد المجتمعية إن جرى التعامل معه بطريقة نظامية. ووفقا لذلك فإن زيادة الاهتمام بالقطاع الثالث قد جعلت منه موضوعاً بحثياً ذا شأن ويحتل أولوية كبيرة على أجندة صناع القرار والأكاديميين في بلد نام كمصر. حيث يرتبط هذا الموضوع بالأهمية المتنامية للخدمات الإنسانية والبحث عن طرق مغايرة لتلبية الحاجات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتسعى تلك الدراسة إلى كشف العوامل المؤثرة على المشاركة الطوعية في منظمات القطاع الثالث في مصر في محاولة لتحديد المعوقات التي تحول دون قيام هذا القطاع بالدور المنوط به، وكيف يمكن مواجهة تلك المعوقات من أجل الحث على مزيد من المشاركة. من واقع ما سبق تهدف الدراسة الراهنة للبحث في العوامل التي تؤثر على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث في مصر. من أجل ذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث المتعلقة بأجهزة الدولة والحكومة؟

٢- ما العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث المتعلقة بالمنظمات والجمعيات؟

٣- ما العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث المتعلقة بالمجتمع؟

٤- ما التصور المقترح لتفعيل دور منظمات القطاع الثالث في المجال العام؟

عاشراً: منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة التقويمية على المدخل الوصفي التحليلي المستند إلى مسح الجمعيات الأهلية العاملة تحت مظلة القطاع الثالث من أجل تحديد أهم العوامل المؤثرة على المشاركة في هذا القطاع. وقد تم توظيف أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية اللازمة من عدد (١٥٠) جمعية أهلية تقع في محافظتي بورسعيد والدقهلية. ويتألف الاستبيان من (٨٠) عنصر مقسمة على ثلاثة محاور رئيسة: الأول يتعلق بالعوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث المتعلقة بأجهزة الدولة والحكومة، والثاني يتصل بالعوامل المتعلقة بالمنظمات والجمعيات ذاتها، أما المحور الثالث فيبحث في العوامل المتعلقة بالمجتمع. وقد تم تحليل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الاجتماعية SPSS, V.22.

النتائج والمناقشة

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أهم العوامل المؤثرة علي المشاركة التطوعية المؤسسية في الجمعيات الأهلية في مصر (انظر الجدول رقم ١). وبصفة عامة يتضح أن عوائق استقطاب المتطوعين على تنوعها تؤثر بشكل بين على الانخراط في هذه القطاع المجتمعي المهم. وبمزيد من التفصيل، توضح النتائج أن العوامل المتعلقة بطبيعة وممارسات القيادة والإدارة في تلك المنظمات، والعوامل المتصلة بسياسات وأجهزة الدولة، والعوامل التي على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية هي المعوقات الرئيسة أمام هذه المشاركة (متوسطات= ٤.٦٨، ٤.٢٢، ٣.٥٧؛ انحراف معياري= ٣.٧٢، ٣.٠٤، ٢.٥٣ على التوالي). وهذه ليست بالنتيجة المفاجئة؛ إذ إن المناخ العام للجمعيات الذي تضع بذوره قيادتها ويتأسس في بنائها المؤسسي وكذلك السياق العام للعمل التطوعي الذي تدشنه وتقننه الدولة عبر تشريعاتها وممارستها هي التي تحدد مدى فعالية المشاركة التطوعية المؤسسية في المجتمع. تشير النتائج كذلك إلى الدور الذي تؤديه العوامل الأخرى من قبيل الموارد المالية، وبرامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية، والعوائق المتعلقة بالمجتمع (متوسطات= ٣.٧٨، ٢.٢٨، ٢.١٧؛ انحراف معياري= ٢.٣٨، ١.١٠، ١.١١ عل التوالي)، والتي تعتمد بطريقة أو بأخرى على العوامل السابقة، ومن ثم يتضح مدى تأثيرها.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) إلي قيمة اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤثرة علي المشاركة التطوعية في الجمعيات الأهلية في مصر. حيث يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المعوقات المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة وعوائق استقطاب المتطوعين حيث إن قيمة ت = ١.٢٩٠ وهي ليست دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠١٩٩. كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة والعوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية حيث إن قيمة ت = ٢.٢٩١ وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٠٢٣. وفيما يأتي عرض لكل من تلك العوامل.

الجدول رقم (١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعوامل المؤثرة علي المشاركة التطوعية في الجمعيات الأهلية في مصر

العوائق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١
٢- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤
٣- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢
٤- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠
٥- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦
٦- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠

الجدول رقم (٢)

قيمة اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات العوامل المؤثرة علي المشاركة التطوعية في الجمعيات الأهلية في مصر

العوائق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة
١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١	٠.٢٥٢	١.٢٩٠	١٤٩	٠.١٩٩ غير دالة
٢- عوائق استقطاب المتطوعين	٤.٦٤	٣.٤٥٧				
١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١	٠.٢٢٥	٢.٢٩١	١٤٩	٠.٠٢٣ دالة
٣- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤				
١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١	٠.٢٥٩	١.٣٥٧	١٤٩	٠.١٧٧ غير دالة
٤- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢				
١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١	٠.٠٩٦	٧.٩٩٥	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٥- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠				
١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١	٠.٠١	٧.٣١٩	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٦- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦				

١- العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة	٤.٢٢	٣.٠٤١	٠.٠٠٦	١.٣٥٧	١٤٩	٠.١٧٧ غير دالة
٧- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠				
٢- عوائق استقطاب المتطوعين	٤.٦٤	٣.٤٥٧	٠.٤٠٣	٣.٩١٠	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٣- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤				
٢- عوائق استقطاب المتطوعين	٤.٦٤	٣.٤٥٧	٠.٢٦٥	٠.١١٢	١٤٩	٠.٩١١ غير دالة
٤- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢				
٢- عوائق استقطاب المتطوعين	٤.٦٤	٣.٤٥٧	٠.٠٦٥	٨.٤٨٤	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٥- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠				
٢- عوائق استقطاب المتطوعين	٤.٦٤	٣.٤٥٧	٠.٠٣٧	٨.٠٥١	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٦- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦				
٢- عوائق استقطاب المتطوعين	٤.٦٤	٣.٤٥٧	٠.١٩٢	٢.٧٧٠	١٤٩	٠.٠٠٦ دالة
٧- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠				
٣- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤	٠.٣٣٥	٣.٦٤٩	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٤- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢				
٣- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤	٠.٠٠٣	٦.١٧٥	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٥- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠				
٣- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤	٠.٠٢٠	٥.٧٤١	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٦- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦				

٣- العوائق على مستوى البناء المؤسسي للجمعيات الأهلية	٣.٥٧	٢.٥٣٤	٠.٢٠٩	٠.٨٤٥	١٤٩	٠.٤٠٠ غير دالة
٧- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠				
٤- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢	٠.١٣٢	٨.٢٠٦	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٥- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠				
٤- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢	٠.١٥١	٧.٩٠١	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٦- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦				
٤- العوائق على مستوى القيادة والإدارة	٤.٦٨	٣.٧٢٢	٠.٠٩٤	٢.٦٠٨	١٤٩	٠.٠١٠ دالة
٧- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠				
٥- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠	٠.٦٠٠	١.٣١٨	١٤٩	٠.١٨٩ دالة
٦- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦				
٥- العوائق على مستوى الموارد المالية	٢.١٧	١.١١٠	٠.٢٨٤	٨.٤٧٢	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٧- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠				
٦- العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية	٢.٢٨	١.١٠٦	٠.٤٤٤	٨.٦١٥	١٤٩	٠.٠٠١ دالة
٧- العوائق المتعلقة بالمجتمع	٣.٧٨	٢.٣٨٠				

١- العوامل المتعلقة بأجهزة الدولة والحكومة

تشير النتائج المبينة بالجدولين (٣& ٤) إلي أن سيطرة الدولة على منظمات المجتمع المدني وقدرتها على حل الجمعيات الأهلية هما من أهم العوامل المعيقة لمنظمات القطاع (٢٦%، ٢٢% على التوالي)، يؤكد ذلك طبيعة العلاقة بين تلك الجمعيات والأجهزة الحكومية التي يغلب عليها طابع الصراع (٣٤.٦٧%). ومع أن عددا غير قليل من تلك المنظمات قد أشار إلى وجود حالة من التعاون والتكامل مع أجهزة الدولة في سياق تقديم بعض الخدمات (٣٤%، ٢٢% على التوالي)، بيد أن المعوقات الأخرى التي تفرضها الدولة تحد كثيرا من هذا التعاون (راجع الجدول ٣). ويتفق ذلك مع ماذهب إليه كل من (Salamon & Anheier, 1996; El-Mikawy & Mohsen, 2005; Salamon,

Benevolenski & Jakobson, 2015) من تأثير جوهري للعلاقة مع الدولة وأجهزتها على كفاية ونجاعة عمل تلك المنظمات.

وماتؤيده كثير من المقولات التي تم استنتاجها من الدراسات الميدانية peter pawalka and auge حيث أكد على هيمنة الدولة على علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني، واشترط بناء قدرات تلك المنظمات خاصة المؤسسية، وتأسيسي ثقافة مدنية تشكل بيئة ملائمة لنمو وتطور تلك القطاع مما يجعله قارا على ممارسة الضغوط والقدرة على التأثير في صياغة السياسات العامة،كما أن كثير من الدراسات ربطة بين مستوى تحول الدولة نحو الديمقراطية لتحقيق المطالب المجتمعية.

الجدول رقم (٣)

العوائق المتعلقة بسياسات وأجهزة الدولة

العوائق	التكرارات	النسبة المئوية %
سيطرة الدولة علي المجتمع المدني	٣٩	٢٦.٠٠
قدرة الدولة علي حل الجمعيات الأهلية	٣٣	٢٢.٠٠
العقوبات المشددة التي قد يتعرض لها الأفراد الذين يحتلون مناصب إدارية في الجمعيات الأهلية	٥	٣.٣٣
القوانين المختصة لا تحدد بشكل واضح حقوق وواجبات كل الأطراف المنخرطة في العمل الأهلي	١٠	٦.٦٧
غموض إجراءات التسجيل وتعقدها	٥	٣.٣٣
تدخل الدولة في الشئون الداخلية للجمعيات الأهلية	١٣	٨.٦٧
عدم استشارة القطاع في القوانين واللوائح والسياسات التي تؤثر علي المتطوعين والنشاطات التطوعية	١٥	١٠.٠٠
عدم العمل علي إزالة المعوقات التي تحول دون القيام بالنشاطات التوعية	٥	٣.٣٣
عدم تبني الدولة لسياسات تساعد الجمعيات الأهلية في الحصول علي تبرعات وتمويل مناسب	٢٥	١٦.٦٧
الإجمالي	**١٥٠**	**%١٠٠**

الجدول رقم (٤)

العلاقة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية

العلاقة	التكرارات	النسبة المئوية %
تعاون	٥١	٣٤.٠٠
تكامل	٣٣	٢٢.٠٠
صراع	٥٢	٣٤.٦٧
لا توجد علاقة	١٤	٩.٣٣
الإجمالي	**١٥٠**	**%١٠٠**

٢- العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث المتعلقة بالمنظمات والجمعيات

تشير النتائج إلى أن أهم العوامل التي تعوق استقطاب المتطوعين للعمل في المنظمات التطوعية هي عدم وجود أهداف محددة على نحو إجرائي واضح لدى الجمعية أو المنظمة يحث المتطوع على الانضمام إليها،علاوة إلى عدم اهتمام تلك الجمعيات بتعريف المتطوع بالجمعية، بأهدافها وطرق تنظيمها إضافة إلى عجز الجمعيات عن التسويق لأهدافها في المجتمع وعدم المهنية والقدرة على اقناع المواطنين بالتطوع أو تقديم الدعم المالي، لعدم وجود القدرة على تأسيس الثقة وإدارتها بين المجتمع والمنظمات. وربما ينبع ذلك من اعتقاد بعض العاملين الرسميين في الجمعية بأن استقطاب المتطوعين يعد تهديداً لأعمالهم ومكانتهم الوظيفية وتوجد تلك الحالات بكثافة في الجمعيات الخيرية والتي تتخذ منحنى ديني والتي تتشكل من جمعية عمومية عائلية حتى لا يشاركها آخرون في الآداب أو توزيع الخدمة (انظر الجدول ٥). إضافة إلى ذلك ضعف البناء المؤسسي في الجمعية وسيطرة بعض الأفراد على الأنشطة والتمويل، جنبا إلى جنب مع ضعف التوافق بين الهياكل الإدارية وأهداف الجمعية تتضح أبعاد المشكلة. وفيما يتعلق بالعوائق على مستوى قيادة وإدارة تلك المنظمات، تشير النتائج إلى أن عدم قدرة الإدارة العليا في الجمعية على التعامل مع المتطوعين لاستغراقها في العمل الروتيني اليومي، وضعف أهلية أكثر مجالس إدارة الجمعيات، وكذلك ضعف البرامج التدريبية لقيادات الجمعية هي من بين المعوقات التي تحول دون قيام تلك المنظمات والجمعيات بدور فاعل. أما بالنسبة للمعوقات على مستوى الموارد المالية، فتتمثل في اعتماد الموارد المالية أساساً على التبرعات والهبات، وعدم السعي لتكوين أوقاف تعتمد عليها الجمعية في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها من قبل المانحين، وعدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي.

فيما يتعلق بالمعوقات على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية. كما يتضح من نتايج التي يعرضها الجدول (٥) حيث يلاحظ أن ضعف أساليب الاتصال بالمجتمع، وضعف الترويج الإعلامي لأنشطة المنظمة، وعدم وضوح أهداف المنظمة لكثير من الجمهور الذي تتعامل معه هي من أهم العوامل التي تؤثر بالسلب على عملية التسويق للمنظمة وأهدافها. وتتفق تلك النتائج مع ما انتهى إليه باحثون آخرون، مثل "روسل" (Rossel, 2016) الذي انتهى إلى وجود إشكاليات لدى الفاعلين الاجتماعيين أنفسهم ترتبط بشكل وثيق بضعف القطاع ككل، وكذلك "نيزينا وإبرايفا" (Nezhina & Ibrayeva, 2013) اللذان أرجعا ضعف تلك المنظمات إلى عدم تطويرها لشبكة محلية للدعم، وأيضا "ستودر وسنوربين" (Studer & Schnurbein, 2013) اللذان انتهيا إلى أن ممارسات وأدوات إدارة المتطوعين والمواقف التنظيمية تجاه المتطوعين وكذلك القيم المتأصلة في تلك المنظمات تعد من العوامل الجوهرية الحاسمة في مشاركة المتطوعين.

إن العوامل المشار إليها سالفا، تلك التي تؤثر على الصورة الذهنية للمواطنين وتشكل الرأي العام حول المنظمة، ووفقا لذلك يكون مستوى الدعم المتوقع، ووفقا لذلك يتوجب على المنظمات امتلاك القدرة على إدارة الحوار المجتمعي خلق حالة فهم وإدراك لطبيعة دورها المجتمعي وأهدافها التنموية لتحقيق الصالح العام.

الجدول رقم (٥)
العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية

عوائق استقطاب المتطوعين	التكرارات	النسبة المئوية %
عدم وجود أهداف واضحة لدى الجمعية	٣٢	٢١.٣٣
عدم تعريف المتطوع بالجمعية، وأهدافها وطرق تنظيمها	٢٣	١٥.٣٣
اعتقاد بعض العاملين الرسميين في الجمعية بأن استقطاب المتطوعين يعد تهديداً لأعمالهم ومكانتهم الوظيفية	١٩	١٢.٦٧
عدم مناسبة العمل لقدرات ومؤهلات المتطوعين	١٧	١١.٣٣
عدم وضوح الإجراءات واللوائح المتعلقة بالجمعية للمتطوعين	٩	٦.٠٠
عدم إعلان الجمعيات عن حاجتها لمتطوعين	١٠	٦.٦٧
عدم فهم المسئولين في الجمعيات لدور المتطوعين	٥	٣.٣٣
المفهوم الخاطئ المتمثل في القيام (بالكل) أو (لا شيء)	٣	٢.٠٠
عدم توفر الكادر المؤهل والمتخصص	١١	٧.٣٣
نقص الخبراء والفنيين	٦	٤.٠٠
قلة الدورات والبرامج التدريبية	١٠	٦.٦٧
أن معظم مؤسسات العمل التطوعي يسيطر عليها كبار السن ولا تعتمد على تداول السلطة	٥	٣.٣٣
العوائق على مستوى البناء المؤسسي		
ضعف البناء المؤسسي وسيطرة بعض الأفراد على الأنشطة والتمويل	٣٩	٢٦.٠٠
ضعف التوافق بين الهياكل الإدارية وأهداف الجمعية	٢٣	١٥.٣٣
المقرات غير الملائمة لأنشطة الجمعية	٢٧	١٨.٠٠
عدم وجود فروع للجمعية في المناطق الريفية والنائية	١٧	١١.٣٣
عدم وضوح المهام والصلاحيات الإدارية لأفراد الجمعية	١٨	١٢.٠٠
المركزية	٥	٣.٣٣
ضعف أسلوب التفويض	٥	٣.٣٣
هيمنة كبار السن	٥	٣.٣٣
الشللية	٤	٢.٦٧
ضعف الخبرات الإدارية	٧	٤.٦٧
العوائق على مستوى القيادة والإدارة		
عدم قدرة الإدارة العليا في الجمعية على التعامل مع المتطوعين لاستغراقها في العمل الروتيني اليومي	٣٩	٢٦.٠٠
ضعف أهلية أكثر مجالس إدارة الجمعيات	١٧	١١.٣٣
ضعف البرامج التدريبية لقيادات الجمعية	٢٦	١٧.٣٣
تسييس عمل بعض الجمعيات الخيرية وانحرافها عن مسارها الحقيقي	٨	٥.٣٣
ضعف الرقابة والتقويم المستمر لأعمال الجمعية	١٢	٨.٠٠
ضعف المعايير الرقابية المرتبطة برسالة وأهداف الجمعية	٤	٢.٦٧
ضعف الأرشفة والتوثيق والإحصاء وعدم توفر قاعدة البيانات	٧	٤.٦٧

٣.٣٣	٥	ضعف التقنية وضعف استخدام الحاسب الآلي وبرامجه في أعمال الجمعية
٣.٣٣	٥	تبني أهداف قد تعجز المنظمة عن تحقيقها
٣.٣٣	٥	ضعف التخطيط لأنشطة وموارد المنظمة
٨.٦٧	١٣	انعدام التنسيق مع الجمعيات الأخرى
٦.٠٠	٩	عدم تطور الأساليب واللوائح الداخلية
٠.٠٠	٠	عدم وجود أدلة مكتوبة توضح إجراءات تنفيذ المشاريع واستراتيجيتها والرسالة التي تنشد تحقيقها
العوائق على مستوى الموارد المالية		
٣٨.٦٧	٥٨	اعتماد الموارد المالية أساساً على التبرعات والهبات
٢٠.٦٧	٣١	عدم السعي لتكوين أوقاف تعتمد عليها الجمعية في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها من قبل المانحين
٢٥.٣٣	٣٨	عدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي
١٥.٣٣	٢٣	ضعف الرقابة المالية، وضعف اتباع مبدأ الشفافية في التعاملات المالية
العوائق على مستوى برامج التسويق والترويج لأنشطة الجمعيات الأهلية		
٣٤.٠٠	٥١	ضعف أساليب الاتصال بالمجتمع
٢٠.٦٧	٣١	ضعف الترويج الإعلامي لأنشطة المنظمة
٢٨.٦٧	٤٣	عدم وضوح أهداف المنظمة لكثير من الجمهور الذي تتعامل معه
١٦.٦٧	٢٥	الظهور الموسمي والركود بقية العام
١٠٠%	**١٥٠**	**الإجمالي**

٣ – العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث المتعلقة بالمجتمع؟

تشير النتائج المبينة في الجدول (٦) إلى أن قلة الدورات والبرامج التدريبية للعاملين بالجمعيات التطوعية والدروات المستهدفة لزيادة ثقافة والوعي بالعمل التطوعي، وعدم توفر الكادر المؤهل والمتخصص، فضلاً عن نقص الخبراء والفنيين في هذا الحقل (٢٢.٦٧%، ١٨.٦٧%، ١٧.٣٣% على التوالي) هي من بين أهم المعوقات المجتمعية التي تحول دون المشاركة التطوعية الفاعلة في منظمات القطاع الثالث. تبين النتائج كذلك أن عدم تقدير المجتمع للمتطوع (١٢.٦٧%) من العوامل السلبية في هذا الصدد.

تلك النتائج تدعمها الصورة الذهنية حول تلك المنظمات في المجتمع، تلك التي رسمها وساعد على انتشارها وسائل الإعلام غير المهنية والتي اتخذت من أخطاء بعض المنظمات نموذجا للتعميم، أفضى لإمكانية توجيه تهمة الخيانة والعمل ضد الأهداف الوطنية لكل من يتصدى للعمل في تلك المنظمات الأهلية.

إضافة إلى خلو التشريع المصري من وجوب تقيم المنظمات لمتخصصين الإشراف أو تنفيذ الأنشطة الاجتماعية، كما أن بناء القدرات المؤسسية والتدريب على أساليب العمل الاجتماعي ووفقا لمحدداته العملية يحتاج إلى إمكانيات تمويلية وإدارة تنظيمية من منظمات القطاع وكذلك تعاون ومساندة من الدولة التي تفتقدها العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

الجدول رقم (٦)
العوائق المتعلقة بالمجتمع

العوائق	التكرارات	النسبة المئوية %
عدم توفر الكادر المؤهل والمتخصص	٢٨	١٨.٦٧
نقص الخبراء والفنيين	٢٦	١٧.٣٣
قلة الدورات والبرامج التدريبية	٣٤	٢٢.٦٧
انتشار نسبة الأمية	١٦	١٠.٦٧
انتشار البطالة	٧	٤.٦٧
الخبرة السلبية السابقة للمتطوع	٦	٤.٠٠
قلة الخبرة بالعمل التطوعي وما يتضمنه	١٤	٩.٣٣
عدم تقدير المجتمع للمتطوع	١٩	١٢.٦٧
الإجمالي	**١٥٠**	**%١٠٠**

٤- نحو تفعيل المشاركة التطوعية

سعت الدراسة الراهنة إلى البحث في العوامل المؤثرة على المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث في مصر.

وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى مجموعة من المؤشرات المختلفة الأبعاد التي تحول دون المشاركة المجتمعية الفاعلة لهذا القطاع المهم. وفي ضوء ما انتهت إليه نتائج الدراسة، يمكن الخروج بالتوصيات والمقترحات التي من شأنها تفعيل المشاركة التطوعية في منظمات القطاع الثالث:

- إصلاح المظلة التشريعية من خلال وضع حزمة من القوانين واللوائح التنفيذية التي تشجع على انتظام المشاركة الطوعية المجتمعية.
- إتاحة المجال لإنشاء جمعيات أهلية لمختلف الأنشطة مع ضبط عملها عبر القوانين الداعمة دونما إفراط في الرقابة الإدارية، أو تفريط يمكن أن يحول نشاطاتها لشكل من الفوضى.
- تأطير طبيعة العمل الرسمي (مدفوع الأجر) والطوعي في الجمعيات والمنظمات.
- تحديد المسئوليات القيادية والإدارية بهذه الجمعيات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.
- عقد دورات تدريبية للعاملين بتلك المنظمات لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمتطلبات العمل المؤسسي وإكسابهم مهارات التواصل والتسويق، وإدارة الاجتماعات، ومتطلبات العمل الإداري وذلك من خلال متخصصين في المجالات العلمية المختلفة.
- عقد ندوات تثقيفية للرأي العام لإحاطته بطبيعة هذا القطاع وعمله وأنشطته وما يرجوه المجتمع منه.
- تشجيع الشباب على الانخراط في العمل التطوعي تحت مظلة المسئولية الاجتماعية للشركات؛ بحيث يكون العمل لفترة معينة في الجمعيات والأنشطة الطوعية لتلك الشركات عاملا مساعدا في الالتحاق بالعمل مدفوع الأجر لاحقاً أو بشكل متزامن معه.

- اهتمام الباحثين الاجتماعيين بدراسة العوامل التي من شأنها أن تثري المشاركة الطوعية.
- الاهتمام بالتسويق لأهداف الجمعيات وتأسيس ثقة متبادلة بين المواطنين وتلك المنظمات.
- ضرورة صياغة سياسية إعلامية مهنية تحدث فهما وإدراك لأهمية هذا القطاع وأهدافه التنموية.
- إعادة صياغة علاقة الدولة بمنظمات المجتمع المدني بما يضمن التعاون والتكامل والدعم لإشباع احتياجات كثير من الفئات لاتصل برامج الدولة إليهم
- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال والقطاع الخارجي.

Abstract
The Reality and problems of the third sector
A field study of the challenges of NGOs in Egypt
By Abd El-Hameed Youns

The present study tried to investigate the factors affecting voluntary participation in third sector organizations in Egypt in an attempt to identify the obstacles to the leading role of that sector. The third sector refers to the social space occupied by citizens in organized voluntary forms to achieve common values and goals. This evaluative study employed the descriptive analytic approach based on surveying non-governmental organizations working under the umbrella of third sector. Data collection has been carried out by means of a survey questionnaire on a total sample consisting of 150 NGOs in Port said and Daqahliia governorates. Based on data analysis, the study reached a set of important results. Among the significant findings was determining that the factors relevant to the nature and practices of leadership and management of these organizations, to the policies and institutions of the state, and the hierarchal organization of NGOs were the major obstacles to voluntary participation in the third sector. The study concluded with suggesting some guidelines that would help lead to activating voluntary participation.

الهوامش

([1])Martens, Bertin : (2004). Why do aid agencies exist? *European Commission, Brussels*.

([2])Hodgkins, Kevin A : (2009). Against the third sector as a contrivance of the state; an historical and economic analysis of charity as market response to market need, *Ludwig von Mises Institute Working Papers*

([3])Salamon, M. & Anheier, K. : (1994). Caring Sector or Caring Society? Discovering the Nonprofit Sector Cross-Nationally, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, no. 17. Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.

([4])Kra¨geloh, C. & Shepherd, G: (2015). Quality of Life of Community-Dwelling Retirement-Aged New Zealanders: The Effects of Volunteering Income, and Being Part of a Religious Community. *International Society for Third-Sector Research: springer*. 26(6):2462–2478

([5])Karriem, A. & Benjamin,:(2016). How Civil Society Organizations Foster Insurgent Citizenship: Lessons from the Brazilian Landless Movement. *Voluntas*. 27(1):19–36.

(٦) عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص٦٣.

([٧]) جون لوك : في الحكم المدني، ترجمة : حامد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٥٩، ص١٨٩.

([٨]) سعيد بنسعيد العلوي : نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٥٠.

([٩]) عبدالقادر الزغل : مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية في جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية، ندوة القاهره، ١٩٩٠، ص١٤٧.

([2])Istven hont :civil society and commercial society.london.1992.

([١١]) هربرت ماركوز : العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة : فؤاد زكريا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص٢٠٤.

(١٢) كمال عبد المطلب : تعقيب على ورقة سعيد بنسعيد العلوي، نشأة مفهوم المجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت ١٩٩٢، ص ٧٤.
(١٣) سعد الدين إبراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٦٧
(١٤)عبدالباقي الهرماس: المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
(١٥) جان مارك بويتي: فكر جرامشي السياسي، ترجمة : جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥، ص ١٨٥.
(١٦) مصطفى كامل السيد: مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد / إبريل، ١٩٩٥، ص ١٢.
(١٧) سعد الدين إبراهيم: مرجع سابق، ص٦٨
(١٨) جان مارك بيوتي : مرجع سابق، ص١٨٩
(١٩) جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع، ترجمة : محمد الجوهري وزملاءه، المجلس الأعلى للثقافة مؤسسة عيبال للنشر، ٢٠٠٠، ص٧٣٤
(٢٠) محمد كرو : المثقفون في تونس في أحمد صادق سعد وآخرون، الانتليجسيا العربية، المثقفون والسلطة، تحرير: سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨، ص٣١١.
(٢١) جوردن مارشال : المرجع نفسه، ص٧٣٤.
(22)David Held, et. al., Global Transformations: Politics, Economics and Cultures. (Cambridge: Polity press, 2000),p59.
(23)Ibid., p. 452.
(١) كمال عبدالمطلب : تعليق على بحث سعيد بنسعيد العلوي : نشأة وتطور مفوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص٧٩.
(٢٥) هويدا عدلي : المجتمع المدني المفهوم والأركان، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٩، ص٨٢.
(٢٦)عزت حجازي : المجتمع المدني تجربة مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث، ١٩٩٩.
(27)Herbert Berger،deirolle die zivilgesellschah in petrac, gruberl klaues zapotoczky ch rsg.
(١) كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهم المجتمع المدني مجلة علم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، ١٩٩٩
(29) UNESCO (2008). UNESCO and civil society: Sector for External Relations and Cooperation, *Section f or UNESCO Clubs and New Partnerships*
(٢) أماني قنديل : المجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع يناير ٢٠٠٣، ص ص ٦٩– ٨٢.
(١) كريم أبو حلاوة : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مرجع سابق.
(٣٢) رضوان السيد : الأمة والجماعة والسلطة، بيروت، دار أقرأ، ١٩٨٤، ص ٩١.
(٣٣) هويدا عدلي : المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر، دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
(34)Al-Zuabi, A. (2007) : The reality of the Arab civil society and its future, Journal of social sciences.
(٣٥) سعد الدين إبراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق ص ص ٨٥–١١٠
(36) Salamon & Sokolowski, 2016
(37)Salamon & Anhier, 1997: 8-9
(38) Knutsen, 2016
(39)Taylor, 2010
(40)Corry, 2010:11-13 في Knutsen, 2016, 1567.
(41) Carver, et. al., 2000: p542
(42)Carver, et. al., 2000: p544.

([43])Charles Taylor in Carver, et. al.,2000, p.543
([44]) Hasan, Lyons & Onyx, 2008, p. 3
Palan, 1998, p.8. (2)
([46])Laville & Nyssens, 2000
(٤٧) زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ٤٦-٤٧.أنظر أيضًا: أماني قنديل وعطية حسين أفندي، المنظمات غير الحكومية، محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤.
(٤٨) المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون الإعلام، وثيقة خاصة بالأمم المتحدة متاحة على الموقع التالي: http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm
(٤٩) علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص ١٧٩-١٨٠، نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧).
(٥٠) أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، في سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مواطنون (دعم المجتمع المدني في العالم)، (القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، ص ١٤٩.
(٥١) أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، جريدة البيان ١٩٩٩/٦/١١.
(٥٢)أماني قنديل،المرجع نفسه.
(٥٣) أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣، ص ص ٣-٤.

([54])Lyons & Hasan, 2002, p 107
(55)Arendt, in Hasan, Lyons and Onyx, 2008, p. 2
(56) UNDP, 2008:p 4
(57)Brandsen &Pape: 2015
([58]) Ranci, 2015.
([٥٩]) أحمد شكر الصبيحي : مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٨٧
([٦٠]) عبدالحميد زيد : المعونات الأجنبية وإشكالية المجتمع المدني المصري، بحث منشور بكلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠١، ص٩٨٥.
([٦١]) الحبيب الجنحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، ١٩٩٩.
([٦٢]) محمود عودة : واقع مستقبل المنظمات الأهلية العربية، دار المستقبل العربي، القاهره، ٢٠٠٠م.
([٦٣]) عبدالغفار شكر: أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي، اليسار الجديد الإصدار الثاني، العدد الأول، إبريل ٢٠٠٢ م، ص ص ١٠٦-١١٦.
(٦٤) نبيل عبدالفتاح : المجتمع المدني في عالم مضطرب / الديمقراطية، السنة الثالثة، أبريل، ٢٠٠٢م.
(٦٥) أماني قنديل : المجتمع المدني المصري في مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرامات للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠، ص٣٩

([66])Peter Pawalk : Herschaft und entwichlung in naher osten agypten، utb muller 1985.
([٦٧]) أماني قنديل: القطاع الثالث في العالم العربي، في تقير " مواطنون الجمعية العمومية العالمية لدعم المجتمع المدني في العالم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٨٤.

(٦٨)عبدالحميد يونس زيد : مرجع سابق
([٦٩]) أحمد زايد : المصري المعاصر مقاربة نظرية وامبريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ١٩٩٠.

([70]) Hartfiel gunter und K.Hillmann : worterbuch der soziologie, kroner verlag, stuttgrat.1982.

(٧١)عبدالحميد يونس زيد : المعونات الأجنبية، مرجع سابق.

(٧٢) حسين علوان : مشكلة الماشركة السياسية في الدول النامية، النموذج الأفريقي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٦، ص١٣.

([73]) Bassam Tibi " Schwache institutionalisierung als politische Dimension der unterentwicklung، der fall Agypten 1980.

([٧٤]) أسامة الغزالي حرب : مصر تراجع نفسها، مرجع سابق، ص١٨٩.

([٧٥]) عبد الحميد زيد : المعونات الأجنبية، مرجع سابق

قائمة المراجع

مراجع اللغة العربية

١. أماني قنديل: الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣.

٢. أماني قنديل: القطاع الثالث في العالم العربي، في سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مواطنون (دعم المجتمع المدني في العالم)، (القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، ١٩٩٤).

٣. أماني قنديل: دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، جريدة البيان ١٩٩٩/٦/١١.

٤. جان مارك بويتي : فكر جرامشي السياسي، ترجمة : جورج طرابيشي، بيروت، دار الطليعة، ،١٩٧٥.

٥. جوردن مارشال : موسوعة علم الاجتماع، مؤسسة عيبال للنشر، ترجمة : محمد الجوهري وزملاءه، المجلس الأعلى للثقافة مؤسسة عيبال للنشر، ٢٠٠٠.

٦. جون لوك : في الحكم المدني، ترجمة : حامد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٥٩..

٧. زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)،

٨. أماني قنديل وعطية حسين أفندي: المنظمات غير الحكومية، محاضرات غير منشورة ألقيت على طلبة الدراسات العليا بقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤.

٩. سعد الدين إبراهيم : المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

١٠. سعيد بنسعيد العلوي : نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

١١. عبدالباقي الهرماس : المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

١٢. عبدالقادر الزغل : مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية في جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية، ندوة القاهره، ١٩٩٠.

١٣. عزت حجازي : المجتمع المدني تجربة مصر، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث، ١٩٩٩.

١٤. عزمي بشارة : المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

١٥. علي الدين هلال ونيفين مسعد: نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧).

١٦. كمال عبد المطلب : تعقيب على ورقة سعيد بنسعيد العلوي، نشأة مفهوم المجتمع المدني في ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت ١٩٩٢.

١٧. كمال عبدالمطلب : تعليق على بحث سعيد بنسعيد العلوي : نشأة وتطور مفوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث في المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

١٨. محمد كرو : المثقفون في تونس في أحمد صادق سعد وآخرون، الانتليجسيا العربية، المثقفون والسلطة، تحرير: سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

١٩. مصطفى كامل السيد : مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد / إبريل، ١٩٩٥.

٢٠. هربرت ماركوز: العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة : فؤاد زكريا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

قائمة المراجع الأجنبية

1- Abdel Samad, Z. (2007). Civil Society in the Arab Region: Its Necessary Role and the Obstacles to Fulfillment, *International Journal of Not-for-Profit Law*, 9(2): 3-24.
2- Al-Zuabi, A. (2007). The reality of the Arab civil society and its future, *Journal of social sciences*.
3- Bacallao-Pino, L. (2016).Agents for Change or Conflict? Social Movements, Democratic Dynamics, and Development in Latin America. Voluntas: International Society for Third-Sector Research. 27(1):105–124.
4- Baqueiro, A. (2016).The Participation of Civil Society Organizations in Public Policies in Latin America. *International Society for Third-Sector Research*. 27(1):86–104.
5- Brandsen, T. & Pape, U. (2015).The Netherlands: The Paradox of Government–Nonprofit Partnerships. *International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*. 26(6):2267–2282.
6- Butcher, J. & Tagtachian, B. (2016). Latin America and the Caribbean Revisited: Pathways for Research. *Voluntas*. 27(1): 1-18.
7- Campos, L., Mendonca, P. & Alves, M. (2012). From ‘‘dot.org’’ to ‘‘dot.gov’’: Professional Crossings in the Brazilian National Policy on HIV/AIDS. *International Journal of Voluntary & Nonprofit Organizations*. 23(1):236–256.
8- Carothers, Thomas (1999). Think Again: Civil Society, *foreign Policy*: 18-29.
9- Carver, Terrell, et. al. (2000). Civil society in Japanese politics: Implications for contemporary political research, *European Journal of Political Research*: 37(4), 541–555.
10- Chan, A. (2016). Personal Wellbeing of Participants of Social Purpose Enterprises: The Influence of Social Support. *International Society for Third-Sector Research*. 27(4): 1718–1741.
11- Cook, L. (2015). New Winds of Social Policy in the East. *Voluntas: International Society for Third-Sector Research*. 26(6):2330–2350.
12- Corry, O. (2010). “*Defining and theorizing the third sector”*. In R. Taylor (Ed.), Third sector research. Berlin: Springer.
13- Helms, S. & McKenzie, T. (2014). Gender Differences in Formal and Informal Volunteering in Germany. *Voluntas: Business and Management Studies*. 25(4): 887–904

14- Hodgkins, Kevin A. (2009). Against the third sector as a contrivance of the state; an historical and economic analysis of charity as market response to market need, *Ludwig von Mises Institute Working Papers*.
15- Ibrahim, S. (1998). The role of professional associations and intellectual clubs in supporting the culture of civil society, *Civil Society, Volume VIII*. Cairo, Dar Qebaa.
16- Kandil, Amany (2005). The role of NGOs in implementing the developmental aims, *Proceedings of the 5th Conference of the National Council of Women*, 14-16 March, 2005, Cairo, pp. 1-25.
17- Kra¨geloh, C. & Shepherd, G. (2015). Quality of Life of Community-Dwelling Retirement-Aged New Zealanders: The Effects of Volunteering Income, and Being Part of a Religious Community. *International Society for Third-Sector Research: springer*. 26(6):2462–2478.
18- Karriem, A. & Benjamin, L. (2016). How Civil Society Organizations Foster Insurgent Citizenship: Lessons from the Brazilian Landless Movement. *Voluntas*. 27(1):19–36.
19- Knutsen, W. (2016).The Non-profit Sector is Dead, Long Live the Non-profit Sector! *International Society for Third-Sector Research*. 27(4):1562–1584.
20- Laville, Jean-Louis and Nyssens, Marthe, (2000). Solidarity-based third sector organizations in the "proximity services" field: A European francophone perspective, *International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*: springer, 11(1), 67-84.
21- Lewis, Jane, (1999). Reviewing the relationship between the voluntary sector and the state in Britain in the 1990s, *International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*: 10(3), 255-270.
22- Martens, Bertin, (2004). Why do aid agencies exist? *European Commission, Brussels.*
23- Mansory, Kamal (2005). The role of NGOs in globalizing the philanthropic and voluntary activities, Summit of Arab Volunteering, Retrieved, April, 20, 2016, from http://www.arabvolunteering.org/corner/attachments/1010d1192435940-caaaeuace-uin-caissaeaie-ae-iaenac-yi-uaeaae-caaeoco-caiini-ae-caeoaeui.doc.
24- Milbourne, L. & Cushman, M. (2013). From the Third Sector to the Big Society: How Changing UK Government Policies Have Eroded Third Sector Trust. *International Journal of Voluntary & Nonprofit Organizations: springer*. 24(2):485–508.
25- Millar, Murray E. & Abraham, A. (2006). Towards the development of an integrative governance framework for the third sector: a theoretical review and analysis, *Proceedings of the Australia and New Zealand Third Sector Research Eighth Biennial Conference: Navigating New Waters* Adelaide, South Australia.
26- Miller-Stevens, K., Taylor, J. & Morris, J. (2015).Are We Really on the Same Page? An Empirical Examination of Value Congruence Between Public Sector and Nonprofit Sector Managers. Voluntas: International Society for Third-Sector Research. 26:2424–2446.
27- Mitchell, A. (2016).Civil Society Organizations in the Informal Settlements of Buenos Aires: Service Providers and Forces for Change. Voluntas: International Society for Third-Sector Research. 27:37–60.
28- Nezhina, T. & Ibrayeva, A. (2013). Explaining the Role of Culture and Traditions in Functioning of Civil Society Organizations in Kazakhstan. Voluntas. 24(2), 335-338.
29- Morris, Susannah (2000). Defining the nonprofit sector: some lessons from history, Voluntas: 11(1), 25-26.
30- Palan, V. T. (1998). UNFPA, Civil Society and the Programme of Action, ICPD, United Nations Population Fund, Dhaka, Bangladesh.
31- Ranci, C. (2015).The Long-Term Evolution of the Government–Third Sector Partnership in Italy: Old Wine in a New Bottle? International Society for Third-Sector. 26(6):2311–2329.

32- Rossel, C. (2016). Winning a Battle but Losing the War? Third Sector and Social Policy in Latin America: The Case of Uruguay. International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations. 27(1), 146–165.
33- Salamon, M. & Anheier, K. (1994). Caring Sector or Caring Society? Discovering the Nonprofit Sector Cross-Nationally, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, no. 17. Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.
34- Salamon, M. & Anheier, K. (1996). The Nonprofit Sector: A New Global Force, Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, no. 21, Lester M. Salamon and Helmut K. Anheier (Eds). Baltimore: The Johns Hopkins Institute for Policy Studies.
35- Salamon, M. & Anhier, H. (1997), Defining the Non-Profit Sector: A Cross-national Analysis،Manchester University Press, Manchester. (p. 8-9 of 199).
36- Salamon, M. & Anheier, H. (1997a). The civil society sector, Society, 34(2): 60-65.
37- Salamon, M. & Toepler, S. (2015).Government–Nonprofit Cooperation: Anomaly or Necessity? International Society for Third-Sector Research. 26(6):2155–2177.
38- Salamon, M.، Benevolenski, V. & Jakobson, L. (2015). Penetrating the Dual Realities of Government–Nonprofit Relations in Russia. Voluntas, 26(6):2178–2214.
39- Salamon, M. & Sokolowski, S. (2016).Beyond Nonprofits: Re-conceptualizing the Third Sector. Voluntas: International Society for Third-Sector Research.27:1515–1545
40- Shokr, Abdul Ghafar (2009). Parallel Institutions in Egypt's Civil Society, Center for International Private Enterprise, Washington, DC.
41- Sokolowski, S. (2013). Effects of Government Support of Nonprofit Institutions on Aggregate Private Philanthropy: Evidence from 40 Countries. Voluntas: Jstor. 27(2): 359-381.
42- Studer, S. & Schnurbein, G. (2013). Organizational Factors Affecting Volunteers: A Literature Review on Volunteer Coordination. Voluntas, 24(2): 403-440.
43- Shapovalova, Y. (2015). Modernizing State Support of Nonprofit Service Provision: The Case of Kyrgyzstan. Voluntas: International Society for Third-Sector Research. 26(6):2379–2394
44- Sommerfeld, David and Reisch, Michael (2003). Unintended consequences: the impact of welfare reform in the United States on NGOs, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations: 14(3), 299-320.
45- UNDP Cairo (2008), Egypt Human Development Report 2008, Cairo: UNDP.
46- UNESCO (2008). UNESCO and civil society: Sector for External Relations and Cooperation, Section f or UNESCO Clubs and New Partnerships.
47- Woodyard, A. & Grable, J. (2014). Doing Good and Feeling Well: Exploring the Relationship Between Charitable Activity and Perceived Personal Wellness. International Journal of Voluntary & Nonprofit Organizations. 25(4): 905-928.
48- Yuanfeng, Z. (2015). Dependent Interdependence: The Complicated Dance of Government–Nonprofit Relations in China. International Society for Third-Sector Research. 26(6) :2395–2423.